الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص

إقتصاد كمي

دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر

إعداد طلبة :

* زياني يوسف
* قراوي بن عبد الله

تحت إشراف الدكتور :

د.محمد عيسى محمد محمود

السنة الجامعية : 2019-2020

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الأنسان ما لم يعلم أحمده حمد الشاكرين

نتقدم بالشكر والإمتنان للمهات واباء فكنتم مصدر الإلهام والنجاح وشكر

وإحترام الأساتذة جامعة والاصدقاء التوفيق والسداد داعيًا المولى

سبحانه وتعالى بالنجاح والقبول .

زياني يوسف

الإهـــداء

إلى الوالدين فلـولاهما لما وُجِـدتُ في هذه الحياة. ومنهما تعلَّمت الصمود

مهما كـانت الصـعوبـات. إلـى أسـاتذتي الكـرام فمنـهم استقيتُ الحـروف، وتعلَّمـت

كيف أنطـق الكلمات، وأصـوغ العبارات وأحتكم إلـى القـواعـد في مجـال إلى الزمـلاء

أتقدم لكم خالص التقدير و الجهود والتفاني في العمل الذي كنتم ترعونه وندعوا الله عز وجل

أن يوفقـكم لـما يحبه ويرضاه فأنت دائـما أهـل الشـكر والتـقديـر ونتمنى لكم خـالـص

التوفيـق والسداد داعيًا المولـى سبـحانه وتعالى- أن تُكلَّل بالنجاح والقـبول .

زياني يوسف

الفهرس

الشكر والتقدير.....

الإهداء.....

الفصل الاول :التضخم في النظرية الاقتصادية

مقدمة..... ص 1

المبحث الأول: ماهية التضخم..... ص2

المطلب الأول: التعريف بظاهرة التضخم..... ص2

المطلب الثاني: أنواع التضخم..... ص3

المطلب الثالث: محددات التضخم..... ص5

المبحث الثاني : اثأر التضخم ووسائل مكافحته.....ص6

المطلب الأول:اثأر التضخم..... .....ص6

المطلب الثاني: السياسات المعالجة للتضخم..... ص8

المطلب الثالث: وسائل مكافحة التضخم.....ص13

المبحث الثالث: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.....ص15

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود.....ص15

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية..... .....ص20

المطلب الثالث، النظرية النقدية المعاصرة..... ص23

خلاصة الفصل ص28

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

مقدمة..... ص29

المبحث الأول: مؤشرات التضخم ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر..... ص30

المطلب الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر..... ص30

المطلب الثاني : قياس الفجوات التضخمية في الجزائر..... ص35

المطلب الثالث : الأسباب المنشاة للفجوة التضخمية..... ص37

المبحث الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر..... ص43

المطلب الأول : الأسباب و المصادر الداخلية للتضخم في الجزائر..... ص43

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر..... ص48

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر..... ص53

المبحث الثالث : تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم..... ص55

المطلب الأول : تقييم السياسة النقدية في مكافحة التضخم..... ص56

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر..... ص57

المطلب الثالث: السياسة المالية قي الجزائر لمكافحة التضخم..... ص63

خلاصة الفصل..... ص67

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرفتها مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات ويواجهه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمه وأنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ان الجزائر ، كغيرها من دول العالم ، مازالت تعاني من التضخم الذي يشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من اثار عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية . حيث تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الخارجية آنذاك ، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار ، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر اثأر شملت جميع النواحي والتي من بينها التضخم،حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد التكنولوجيات الحديثة، التوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات أو كانت هذه المتغيرات كلية كالبطالة ، الكتلة النقدية ، الإنفاق الحكومي ، معدلات النمو ، معدلات الفائدة ، سعر الصرف ...الخ.

وعلى ضوء هذا العرض ، فان محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم قي الاقتصاد الجزائري وخاصة قي ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار التضخم ومعدله مستقبلا.

إن من بين تلك الطرق الكمية نجد النماذج القياسية الاقتصادية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز.

تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة بين المتغيرات ، وبهذا تعتبر النماذج الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة والملموسة وتكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد ،خاصة وان هذه النماذج أخذت قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام نظرا لاستعمالاتها الواسعة والمتعددة.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الأتي:

إشكالية الموضوع:

انطلاقا مما تم ذكره سابقا، ومن خلال الدراسة التي نود القيام بها، نطرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير معدلات التضخم بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة التساؤلات الفرعية:

1. انطلاقا من النظرية الاقتصادية ماهي مؤشرات التضخم ، مصادره، وأثاره في الجزائر ؟
2. ماهي مختلف المحددات المؤثرة في التضخم في الجزائر ؟
3. ماهي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة التضخم ؟

أهداف الموضوع:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

* إعطاء طابع تجديدي للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر ؛

* إبراز الجانب النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر؛

*معرفة محددات التضخم التي تأثر فيه ومعالجتها من خلال السياسات المتبعة من قبل الدولة؛

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- إعطاء فكرة شاملة عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في التضخم؛
- مدى أهمية النتائج الإيجابية التي حققتها وسائل السياسات المالية والنقدية
- مدى مساهمة الدولة في التقليل من اثأر التضخم بمختلف انواعة .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ومنها:

- قلة الدراسات الاقتصادية المدعمة بالتحليل الكمي لمثل هذه الظواهر كانت دافعا لاختيارنا لهذا الموضوع
- رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها اقتصاد الجزائر بسبب تأثير التضخم على اقتصادها ؛
- الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا ، كل هذا حفزنا على اقتحام أصوار هذا الموضوع .

المنهج المستخدم:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليل، بمعنى انه يسمح بين ماهو نظري وماهو تطبيقي في إطار المنهج الاستقرائي ، من خلال استخدام الوصفي التحليلي وذلك من اجل إلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع أي من خلال وصف المتغيرات التي لها علاقة بموضوع التضخم وتحليل وتطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة.

كما يتم الاستعانة بالتحليل البياني والرياضي فيما يخص التحليل الكمي لظاهرة التضخم ، سواء عندما يتعلق الأمر بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها.

صعوبات البحث:

- ✓ ندرة المراجع والمصادر الحديثة ذات الصلة بالموضوع ، وصعوبة الحصول عليها؛
- ✓ نقص البيانات و المعطيات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان ، خاصة فيما يتعلق الأمر بالنظام المعلوماتي الجزائري؛
- ✓ غياب الدراسات التي تهتم بتأثير محددات التضخم في الجزائر ونقصها في الجامعات.
- ✓ نظرا لأهمية معدل النمو، معدل الفائدة، الإنفاق الحكومي ، سعر الصرف والتضخم والعلاقة بينهما فان كل عنصر يتطلب دراسة منفردة خاصة به وقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية والتي عادة ما يتلقاها الباحثون في القياس الاقتصادي.

هيكل الموضوع:

اعتمدنا في تحليلنا لمذكرتنا على خطة تتكون من فصلين حيث نحاول من خلال الفصل الأول الذي نتناول فيه تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها ،أسبابها، أنواعها والآثار المنجزة عنه، بالإضافة إلى مقارنة بين القراءات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهر واهم السياسات والوسائل المعرفة لمكافحتها، أما الفصل الثاني درسنا فية تأثير التضخم على واقع الجزائر من خلال دراسة تطور المؤشرات الإحصائية التي تقيس الظاهرة ، تبيان أسبابها المسئولة عنه، وتحديد أثاره على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل ، واستخدام السياسات النقدية والمالية بمختلف أدواتها لمعالجته.

الفصل الأول:

التضخم في النظرية الأقتصادية

مقدمة الفصل:

- كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة ، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم ، نظرا للآثار السلبية التي يخلفها التي قد تمس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد تضاربت مختلق النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسب اختلاف النظريات و الفلسفات المفسرة لهذه الظاهرة، وهذا ما أدى إلى تعدد الأساليب و السياسات الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة أو القضاء عليها ، أو على الأقل الحد من تفاقمها. وسنحاول في الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية التضخم.

المبحث الثاني: اثأر التضخم ووسائل مكافحته .

المبحث الثالث: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم

لقد تعددت تعار يف التضخم وتضاربت بين من يعرِّفه بأنه ظاهرة سعريه أو ظاهرة نقدية، وهذا ما دفعنا إلى التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم تعاريف التضخم وإبراز أكثرها دقة وشمولاً ثم بوادر التضخم وبعدها أسبابه و الآثار الناجمة عنه، مرورا بالمدارس الفكرية و تحليلها لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: التعريف بظاهرة التضخم

أولا: تعريف التضخم

يعرف التضخم على انه نسبة التغير في أسعار المستهلكين من خلال فترة زمنية معينة، يكون فيها اثر التذبذب في الطلب أساسيا،وتنمو الأجور بنسبة غير متساوية، حيث يكون نمو الأجور المرتفعة أسرع من مثيله للجور المنخفضة.

كما يقال أن التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود ، وتتعطل وظيفة النقود كمحزن للقيمة،ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام قيمة النقود نسبيا.[1]

والتضخم هو مشكلة اقتصادية عانى منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع و لاسيما مجموعة الفقراء و أصحاب الدخل المحدد. ويعرف التضخم أيضا " انه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار" . وهو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة.وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالج الوضع. لكن تلك الإجراءات قد لا يخالفها النجاح أحيانا في وقت ارتفاع الأسعار.[2]

[1] - إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013، ص 190.

[2] – احمد الاشقر،الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الاردن ، 2002 ، ص ص 311-312.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تختلف انواع التضخم حسب قيمة الزيادة في المعدل العام وتكون وفقا للمصدرالذي يسبب التضخم

التضخم المكبوت: حيث تقوم الدولة بإتباع سياسات تقضي من الحد الزيادات في الأسعار من خلال تدعيمها مثلما اتبع في الاقتصاديات الاشتراكية.

التضخم المكشوف: يعني عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار داخل الأسواق وتركها تخضع لقوانين العرض والطلب مما يجسد حريتها ويسمح بارتفاعها وانخفاضها.

التضخم التدريجي (الزاحف): يتصف بالارتفاع التدريجي الذي يكون في حدود 2% سنويا عشر سنوات. وذلك نتيجة:

وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبي على المدى الطويل وقد يصل إلى غاية 15% خلال

- الزيادة الدائمة في معدلات الأسعار الحقيقية.
- النمو الاقتصادي الذي يرافقه التقدم النقدي.

إن ارتفاع الأسعار بطريقة تدريجية ونتيجة نمو الاقتصاد ظاهرة عامة وعادية في كافة الدول الصناعية والنامية.[1]

التضخم المفرط (الجامح): وهو ارتفاع الأسعار بصفة كبيرة ومعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن قد تصل إلى حدود 50% سنويا ولها أثار سلبية وأضرار كبيرة على الاقتصاد حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وخاصيتها كمستودع للقيمة مما يؤدي إلى نقص الثقة في قيمتها حيث يلجأ الأفراد للتخلص منها وتفضيل حيازة أشكال جامحة خاصة في فترات أعقاب الحروب.

التضخم الطبيعي: يعتبر أقل خطورة من التضخم المفرط حيث تحدث حالات ارتفاع أسعار يمكن للدولة مواجهته والتدخل من خلال سياسات للحد منها عكس التضخم المفرط الذي لا يمكن للدولة التدخل وضبط الاستقرار الاقتصادي.

التضخم المتقلب: يحدث في حالات ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة خلال فترة معينة ثم تعود الأسعار للاستقرار ويحدث التضخم كرة أخرى وكذا.

المعيار 3: حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية:

يتنوع التضخم بتنوع القطاعات الاقتصادية حيث يمكن أن يحدث في سوق السلع كما يمكن أن يحدث في سوق عوامل الإنتاج... فنجد:

التضخم في سوق السلع (التضخم السلعي): الذي يحصل في قطاع الاستهلاك ويعبر عنه بزيادة الانفاق على حساب الادخار.

التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار نتيجة تفشي الأرباح الغير عادية (تضخم الأرباح).[1]

تضخم التكاليف: وهو الزيادة في تكاليف عوامل الإنتاج مثل اليد العاملة نتيجة التحركات النقابية القوية التي تنجح في رفع أجور العمال مما يزيد في تكاليف الإنتاج أو ارتفاع أسعار المواد الأولية مثلما يحدث في بعض الأحيان في النفط أو غيره من مواد التصنيع.

تضخم الدخل: يحدث نتيجة ارتفاع مدا خيل الأفراد التي لا يقابلها ارتفاع في معدلات الإنتاج .

التضخم الناشئ عن الطلب: وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات مقابل ثبات العرض الكلي، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها مما من حجم الإنتاج أي أن ارتفاع أسعار وتكاليف الإنتاج لا يقابله زيادة في الإنتاجية.

التضخم الدوري: تتصف به الأنظمة الرأسمالية حيث يعتبر جزء من الدورة التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي بين قترة وأخرى ويعتبر فترة الأزمات الاقتصادية.[2]

[1] غازي حسين عناية – التضخم المالي

[2] **سعيد هتهات** دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص : دراسات اقتصادية - جامعة ورقلة- 2006

المطلب الثالث: محددات التضخم:

تتحدد تأثيرات التضخم ببعض القيود والتي منها:

- ان اختلاف معدلات التضخم من سنة إلى أخرى وبنسب كبيرة قد تجعل المحصلة النهائية للقوة المؤثرة في الاقتصاد تقترب من الصفر كاتجاه عام

-إن اختلاف التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار حسب المجموعات السلعية بمعدل المكاسب المالية لبعض النشاطات قائمة على حساب غيرها من النشاطات، وهذه أما قد ينتهي بتقليل التأثير العام للتضخم على الاقتصاد وحتى تجاوزه

-إن تطابق معدلات نمو كافة الدخول مع معدلات ارتفاع مستوى العام للأسعار يجعل تأثيرا لتضخم على الدخول الحقيقية منتفيا [1]

-إن التضخم المتوقع يكون اقل ناثرا من التضخم غير المتوقع ، ففي الحالة الأولى تنتهي الأسرة لتوفير حاجياتها الأساسية ولجمع المدخرات الضرورية، بينما يخزن أصحاب الإعمال مستلزمات التشغيل ويؤجلون عرض بعض المنتجات لفترات أخرى مناسبة ويناور المستثمرون في الطلب على الأدوات على حسب توقعاتهم و بشان قيمتها.

[1] – موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص ص 204-205.

محفز التشغيل عدد اكبر من العمال فتقل البطالة ويتوسع الإنتاج ، وهذا ما يعتبر من التأثيرات الايجابية للتضخم في الاقتصاد ولاشك فان ارتفاع أسعار المنتجات بالنسبة لتكاليفها يؤدي إلى زيادة الإرباح في الأجل القصير ترتفع الكفاءة الحدية لرأس المال وبذلك يخلق التضخم الغير المتوقع حافزا لأصحاب الإعمال لدفع و تأثير الإنتاج إلى الأعلى فيوسعون من الناتج الإجمالي لمنشاتهم بأكثر من المستوى الكامن للاقتصاد ، غير أن هذا الاتجاه لايستمر طويلا، لان التكاليف سترتفع مع استمرار توسع الإنتاج وحتى تنتهي مخزونات المواد البسيطة ، هذا بالإضافة إلى دفع أجور إضافية مقابل الساعات الإضافية للعمل وكذلك مع تزايد اهتلاك واندثار المكائن و المعدات ،و النتيجة يتوقف الإنتاج عن و تأثير توسعه ولا يستجيب للتأثير التحفيزي للتضخم.

المبحث الثاني : اثأر التضخم ووسائل مكافحته

المطلب الاولى : اثأر التضخم

يرجع القلق الشديد من تفشي ظاهرة التضخم إلى الآثار السلبية التي قد يسببها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، أي أنه يتجاوز خاصيته النقدية وينعكس على البنية الاجتماعية ويبرز المشاكل الاقتصادية وفشل السياسات الحكومية. وفيما يلي أهم أثار التضخم:

<u>أثر التضخم على توزيع الدخل :</u>

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مدا خيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر و المقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور ، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مدا خيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال و الموظفين و المتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخليهم النقدية.

أثر التضخم على ثروة الفرد :

يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها. بالنسبة للأصول العينية كالسلع و الأراضي و المباني و الذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ،أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم. [1]

أثر التضخم على الادخار القومي :

يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها و ينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية و التي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

أثر التضخم على الاستثمار :

يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي ، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا ، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي . 8تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية ،المطاعم، محلات التجزئة و الجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده ، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها .

الأثر على احتياطي العملات الأجنبية و ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها و كنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات . كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى إحجام رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية عن الاستثمار والبحث عن

فرص أفضل في الخارج [1]

المطلب الثاني: السياسات المعالجة للتضخم

التضخم هو ظاهرة معقدة للغاية، وليس هناك علاج واحد لمكافحته ومن الناحية الأخرى، سيحتاج الأمر لاتخاذ الإجراءات على عدة جهات، نقدية وغير نقدية ، لمحاربته .كل هذه الإجراءات لها هدف واحد ، أنها تهدف إلى خفض الإنفاق الكلي، بوجه عام ، الإجراءات المضادة للتضخم يمكن إن تصنف على أنها:

- إجراءات نقدية
- إجراءات مالية
- الرقابة على الأجور والأسعار.

أولا: الإجراءات النقدية:

أفضل علاج لمعالجة التضخم هو أن يخفض الإنفاق الكلي. والسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض الطلب. باختصار، تعمل السياسة النقدية عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان.[1] وفي أثناء التضخم يستطيع البنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض وان يخفض مقدرو البنوك التجارية على خلق الائتمان. هذا وسوف يجعل الاقتراض أكثر تكلفة عن ذي قبل، وبالتالي فان الطلب على الأموال سينخفض. و بالمثل مع انخفاض في مقدرتها على خلق الائتمان، فان البنوك ستكون أكثر حذرا في سياساتها الائتمانية والنتيجة تكون هي انخفاض في حجم الإنفاق الكلي و ميكانيكية وسياسة النقود الغالية Dear money Policy هي كمايلي:

– زيادة سعر الخصم ، أي إن السعر الذي على أساسه يكون البنك المركزي راغبا في أن يعيد خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه بواسطة البنوك التجارية .و الارتفاع في سعر الخصم سيسمح بارتفاع في أسعار الفائدة الأخرى للسوق النقدية.

[1] – كامل بكري وزملائه، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، مصر ، 2000، ص ص 288–289.

وارتفاع في سعر الفائدة سيميل لكي ينخفض مقدار الإنفاق الكلي للأسباب التالية:

- الاقتراض يصبح أكثر تكلفة عن ذي قبل. لذلك فان المقرضون سيرجئون خططهم الاستثمارية. أنهم سيرغبون في أن ينظروا حتى تنخفض أسعار الفائدة إلى مستوياتها العادية. وخفض في الاستثمار ما سيعني عادة انخفاض في حجم الإنفاق و بالتالي سيساعد على تلا طيف حدة الضغوط التضخمية
- الزيادة في سعر الفائدة لها بعض الآثار النفسية المعاكسة على ثقة رجال الأعمال. بطريقة ما إنها إشارة حمراء لرجال الأعمال كان اوقاتا سيئة آتية في الطريق. هذا في حد ذاته سيساعد في تثبيط حماسهم لزيادة الإنفاق على الاستثمار
- الزيادة في سعر الفائدة قد يجعل الادخار أكثر جاذبية عن ذي قبل لدرجة ان بعض الناس سيحاولون أن يستهلكوا قدرا اقل من دخولهم عن ذي قبل . هذا سينخفض الإنفاق الاستهلاكي.

ثانيا: الإجراءات المالية:

إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي، و السياسة المالية الحكومية يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص ، أو عن طريق الإنفاق الحكومي ، أو مزج كلا العنصرين. فإذا كان الإنفاق الخاص يميل لان يكون زائدا فان الحكومة تستطيع أن تلطف من حدة الضغط التضخمي في الأيام الحديثة ليس مهمة سهلة. فقد تكون هناك مشروعات تحت التشديد بالفعل، وهذه من الواضح انه لا يمكن أن تؤجل، وبالمثل

الأنواع الأخرى من الإنفاق قد تكون ضرورية لمقابلة متطلبات العادية للاستهلاك الجماعي للمجتمع– الدفاع، البوليس ، العدالة... الخ، بعد ذلك قد يكون هناك نفقات اجتماعية على التعليم و الصحة ...الخ، التي قد تكون من الصعب جدا خفضها نظرا للآثار الغير المرغوب فيها.لذلك فان التأكيد الرسمي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب. أن زيادة في الضرائب تميل لان تخفض الإنفاق الخاص. فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول و الإرباح، عان الدخول من الممكن التصرف فيه الخاص ينخفض، هذا سيميل لان يخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وإذا زادت الأسعار الضرائب على السلع و الخدمات أو فرضت ضرائب جديدة . فان الأثر على الاستهلاك يكون مباشرا أو بصورة اكبر.فزيادة في أسعار الضريبة على إحدى السلع ستخفض الإنفاق عليها مباشرة عن طريق رفع تكلفة المشتريات وهكذا ففي فترات التضخم، ينبغي على الحكومة إن تكبح إنفاقها هي، وان تزيد أسعار الضرائب لخفض الإنفاق الخاص ، انه من المناسب ان تخطط لتحقيق " فائض ميزانية" أثناء فترات التضخم.

وهكذا فالإجراءات المالية تتألف من (ا) خفض الإنفاق الحكومي، (ب) فرض ضرائب جديدة ، أو زيادة الضرائب الثمينة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في ابدي الأفراد ولخفض مقدار الفجوات التضخمية، (ج) تشجيع الادخار آو إدخال مشروعات الادخار الإجباري ، (د) إدارة الدين العام بحيث تخفض عرض النقود.

ثالثا: الرقابة على الأجور والأسعار:

وبعيدا عن الإجراءات النقدية والمالية، أصبح من الضروري أيضا اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات الطبيعة غير النقدية . ولكن ينبغي أن يفهم بوضوح إلى مثل هذه الإجراءات اقل سهولة التطبيق من الإجراءات النقدية و المالية وهناك عوامل عديدة– سيكولوجية مرفقيه تكنولوجية وأسباب أخرى غير اقتصادية – تعوق نجاح الإجراءات غير النقدية . ومن ثم فانه لا يمكن الاعتماد بالكامل على هذه الإجراءات أنها يمكن أن تعتبر فقط كمكمل للإجراءات الأكثر فاعلية والإجراءات الغير النقدية.

*** الرقابة على الاسعار** :

يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية،خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية،ولذلك تلجا الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة أو إجراءات تهدف من خلالها تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.[1]

وتعد الرقابة على الأسعار من أهم الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع المستمر في الأسعار . وذلك بفرض الرقابة على السلع الهامة. هذه هي محاولة لكبح التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفاعلية. فالقوى الأساسية المسببة للتضخم تظل كما هي، و الشئ الوحيد الذي يحدث هو أن الضغوط لن تسمح لها الآن بان تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع في الأسعار.

وتعد الرقابة على الأسعار من أهم الأدوات والتي يرجع الهدف من استخدامها وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع المستمر في الأسعار . وذلك بفرض الرقابة على السلع الهامة. هذه هي محاولة لكبح التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفاعلية. فالقوى الأساسية المسببة للتضخم تظل كما هي، و الشئ الوحيد الذي يحدث هو أن الضغوط لن تسمح لها الآن بان تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع في الأسعار.

[1] – عناية غازي حسين ، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة، ص ص، 189-190.

- ✓ عن طريق مجرد مراقبة الأسعار، فان الحكومة إما تهاجم الأعراض بدلا من الأسباب الأساسية للتضخم ، فإذا لم يسمح لضغط الطلب بان يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع في الأسعار فانه يعبر في شكل طوابير طويلة المشترين الاحتماليين وسيكون هناك ميل لان تزدهر السوق السوداء.
- ✓ ، ستحتاج لان تمد إلى الإنتاج أيضا حتى لا يبيع المنتجون إنتاجهم في السوق السوداء هذا النظام الأخذ في الاتساع ومن المحتمل أن يثبت أن اقتصادها يكون غير كفء؛
- ✓ انه من المستحيل أن تراقب أسعار كل سلعة. عادة الحكومة ستقصر نفسها على مراقبة أسعار السلع المهمة فقط ، وعن طريق عمل هذا فان الحكومة تتدخل في التشغيل العادي ""جهاز الثمن" وكما رأينا من قبل ، ارتفاع سعر أحسن السلع هو بمثابة إشارة "خضراء" للمنتجين لينتجوا أكثر ، وعن طريق مراقبة أسعار السلع الأساسية اصطناعيا، فان الحكومة لن تشجع تحرك مزيد من الموارد إلى هذه الخطوط الملحة للإنتاج ومن الناحية الأخرى ،

*** الرقابة على الأجور:**

تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، وتتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات الغير المنتظمة و المتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث نعتبر الارتفاعات بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسب تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية.[1] ويتطلب تحققي التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة بين الزيادة في معدلات الأجور و الزيادة في المعدلات الإنتاجية وذلك من

[1]– البسيوني أميرة، بعض سياسات ومشاكل التضخم و الأجور وعلاقتها بظاهرة التضخم، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979،(القاهرة ، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، بعنوان التضخم في مصر وأساليب ووسائل مواجهة أثاره، 1980)، ص 426.

اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية نظرا لان الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجية تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد وبالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق العرض الحقيقي، ولذلك فان القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي والذي يتطلب سياسات نقدية و مالية ملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب، وذلك بهدف امتصاص فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و العمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد و انخفاض مستوى العام للأسعار.وتجدر الإشارة إلى أن تخفيض الأجور يجب أن تشمل جميع قطاعات الاقتصاد وذلك لان انخفاض الدخول النقدية لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين ستؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي قي الاقتصاد كما تؤدي توقعات المستثمرين عن استمرار انخفاض مستويات الأجور إلى خفض حجم استثماراتهم مستقبلا لتتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج و العمالة إلى مستوى توازني الذي يحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

المطلب الثالث: وسائل مكافحة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته و يمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم :

أدوات السياسة النقدية :

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود و ضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، و تتمثل أدواتها فيما يلي :

التحكم في الإصدار النقدي : يمكن للسلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة حتى تلاءم بين عرض النقد و الطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية و توسيعها الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدارالنقدي ·

سعر الخصم :هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من ، يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

عمليات السوق المفتوحة :يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض و ينخفض حجم النقود في السوق.

السياسة المالية :تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منها :[1]

الرقابة على الضريبة : إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد و عليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استثمارات منتجة.

الرقابة على الإنفاق العام: إن الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة الضغط من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و من الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فاعلية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية .

الدين العام :

تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي ببيعها للسندات الحكومية على الجمهور و هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (إنفاقهم الاستهلاكي).

[1] **حمادي خديجة** -علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970 -2005) دراسة قياسية اقتصادية- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي- جامعة الجزائر-2009

المبحث الثالث: التحليل الفكري لظاهرة التضخم:

إن خطورة الآثار السابقة للتضخم على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي جعلت مختلف المدارس الفكرية تصب اهتماماتها حول الظاهرة وتعطي كلا منها تحليلاتها و تفسيراتها لها، فيما يلي قراءة لأهم هذه الأفكار

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود:

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف بنظرية كمية النقود.

وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم و التفاسير لها، يجمع معظم الاقتصاديون على ان جوهر النظرية هو تفسير التغيير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار وخاصة المتغيرات الاقتصادية فما هو تحليل الكلاسيكي للنقود وما هو دور النقود عند الكلاسيك. جوهر النظرية:

لقد كانت النظرية النقدية من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع و الانكماش في النقود و الائتمان ، بل إن الجميع تقريبا يتفقون غلى أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بان أسلوب التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الأخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل و الاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة، حيث نلاحظ ، ابتداء من النظرية الكمية الكلاسيكية خلال القرون الربع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين، ومفكريها ابتداء من j-podin (1530−1596) و J-Lock، R-cantilleon، JS Mill، ... الخ، ومن بعد هم الكلاسيك المحدثين Neoclassic(فالبرغم من صلها فصلها بين الجانب النقدي و الحقيقي) الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد إلا أنها أقرت بان

المتغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداوله سيعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار) الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات (الجانب الحقيقي) من الاقتصاد، وعليه يفترض من وجهة نظرل ريكاردو ان يكوم الإصدار النقدي خاضعة لغطاء معدني يعادل 100% من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يتناسب المطلوب من المنتجات .

لقد اعتبر الكلاسيك إن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة ثابتة عند مستوى التشغيل الكامل وبينهم ادم سميث و ريكاردو و جون باتيست ساي كما اعتقدوا اعتقادا تاما إن اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام.[1]

ولهذا فان الثروة الحقيقية في نظر الكلاسيك تشمل في السلع الاستهلاكية و الاستثمارية إما النمو الاقتصادي فيقاس بالقدرة على زيادة السلع الحقيقية و اهتموا اهتماما خاصا بمشكلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والادخار والاستثمار وتوازنهما في ذلك هو المشكلة التي تطرح حول تغير قيمة التوسع الزمني.

وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية ا ناي شخص أو إي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء محاولاته فانه – حسب رأي المدرسة الكلاسيكية – لن يحقق منها أي نفع حتى يقوم بإنفاقها كلها وسيحد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد. إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط.[2]

1- فرضيات النظرية الكلاسيكية:

قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الافتراضات التالية والتي على الاساس تم بناء بناء معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأرصدة المعروفة بمعادلة Cambridge.

1-1 ثبات حجم المعاملات:

إي إن حجم المعادلات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان

1- فرضيات النظرية الكلاسيكية: قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الافتراضات التالية والتي على الأساس تم بناء

2- سامي الخليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للتوزيع و النشر، 1982، ص 121. 2 - موسى ادم عيسى آثار التغيرات في قيمة النقد وكيفية معالجته في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1993، ص 98

النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد.[1]

2-1 ثبات سرعة دوران النقود :

على الأقل في المدى القصير ، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها.) .

نقصد سرعة دوران النقود (معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد الى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

2-1 ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود :

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده ا ناي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة و الاتجاه في مستوى العام للأسعار، إي إن هناك علاقة طردية بين كمية النقود وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود إي إن نظرية النقود هي دالة كمية النقود هو متغير مستقل و المستوى العام للأسعار متغير تابع ويسمى هذا الشكل لنظرية النقود كمية النقود يؤدي إلى حدوث تضخم في السوق.[2]

معادلة فيشر :

يعتبر فيشر رائد النظرية الكمية في النقود والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلته المشهورة بمعادلة التبادل، والفكرة الرئيسية لهذه المعادلة هي تفسير العلاقة بين كمية النقود و مستوى العام للأسعار ، من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات

التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار.وصياغة هذه المعادلة رياضيا كمايلي:

$$M*V= T*P.....(1)$$

حيث

P: مستوى العام للأسعار وهو متغير تابع.

M: كمية النقود وهو متغير مستقل.

V: سرعة دوران النقود (ثابت)

T: حجم المعاملات (ثابت).

[1] – بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 10.

[2] – موسى ادم عيسى ص 90-93.

من معادلة(1) نلاحظ أن كمية النقود مضروبة في سرعة دوران تساوي كمية المبادلات مضروبة في مستوى العام للأسعار، وتقوم نظرية كمية النقود على الاعتماد ثبات حجم المعاملات وسرعة تداول الأسعار في المتغير التابع.

كمية النقود تشمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو أوراق الودائع، وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل الاقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، مثل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها.[1]

ومن المعادلة (1) نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود حيث:

$$P= M.V/ T.$$

معادلة الأرصدة النقدية: (معادلة Cambridge):

ومن بين النظريات التي ظهرت واهتمت بتفسير اثر النقود على دورات الإعمال هي ما يعرف بنظرية الأرصدة النقدية التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسكي وروادها الذين عرفوا باسم الكلاسيكيون الجدد أمثال A- Marchal (1772−1823) الذي كان يعمل أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج... الخ ، اذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في مستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب و عرض النقود).

لقد قام الكلاسيك الجدد وهم، مارشال و روبنسون و بيجو طلب جديدا على النقود كمخزون للقيمة إي أداة للوفاء لمدفوعات الآجلة ولقد اشتق مارشال بيجو نظريته من معادلة التبادل لفيشر فبتعويض حجم المبادلات (T) وبالإنتاج أو الدخل (Y) تصبح المعادلة الأرصدة النقدية كالأتي: **M.V=P.Y.**

حيث M.V تمثل مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية في فترة زمنية محددة، P.Y تمثل القيمة الاسمية للناتج القومي ، أي أن قيمة ما ينتج خلال السنة من سلع وخدمات نهائية.

وبقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على : M=1/V.PY.

وعندما يكون سوق النقد غي حالة توازن فان الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية

1 - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف ، الجامعة المفتوحة، الأردن،1994، ص 77

المطلوبة وبالتالي نستطيع استبدال M ،ب Md، ووضع k= 1/V لتصيح المعادلة:

حيث k هي نسبة التفضيل النقدي. بما أن k ثابتة(لان سرعة التبادل ثابتة)، فان مستوى المبادلات التي هي نسبة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلنها الأفراد للاحتفاظ بها، ويتوقف تحديد قيمة k على العوامل التالية:

-توقعات الإفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم ب k اقل

-ثورة الأفراد، فكلما زادت قلت k

-مستويات الأسعار.

ونلاحظ أن V= P.Y/M و K= M/ P.Y إن k هي معكوس Y وهذا يعني انه كلما زادت الأرصدة النقدية يرغب الإفراد للاحتفاظ بها قلت سرعة تداول النقود و العكس صحيح.

2- تقييم النظرية الكلاسيكية:

- لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة؛[1]
- عدم واقعية افتراض ثبا ت حجم الانتاج الحقيقي واستقلاله عن التغير في التداول النقدي ؛
- عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود لعدم واقعيته، حيث دلت البيانات المتاحة عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة؛[1]
- غموض فكرة المستوى العام للأسعار.[2]

إذا لم تميز النظرية الكمية للنقود من مختلف المستويات العامة للأسعار، فجميع الأسعار عندها تعامل بنفس النمط، غير إن التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس الدرجة على جميع المستويات الأسعار السائدة في الأسواق.[3]

[1] – سليم موساوي، فعالية السياسية النقدية في الاقتصاديات ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2007، ص94.

[1] عبد النعيم محمد مبارك، ، اقتصاديات النقود والصيارفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية ، مصر، 1996، ص 253.

[2] - سهير محمود معتوق،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1989، ص 26.

[3] – ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003 .

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

إن ظهور كتاب" النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود لكينز عام 1936 ، قاد إلى إحداث تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي ، كان لها اثر بعيد هن النظرية الاقتصادية القاطنة، وشكل إسهامات كينز النظرية في إحدى أهم لغات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هذا. ولقد طهرت النظرية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية 1926 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك.

1- فرضيات تحليل الكينزي:

-يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الإفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود والسندات؛

- معدل العائد للنقود يساوي صفر .

- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع: المعاملات، الاحتياط،و المضاربة.

-سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها؛

-عند مستوى معدل الفائدة منخفض يزيد الطلب على النقود، ومستوى الدخل القومي هو الذي يحدد الأموال القابلة للاقتراض.

2- نظرية تفضيل السيولة:

يستعمل كينز مصطلح الكمية النقدية للتعبير عن عرض النقود ومصطلح تفضيل السيولة للتعبير على الطلب على النقود، بعد إن تقد كينز قانون المنافذ لجون باتيست ساي قام بإدخال معدل الفائدة في تحليله الذي يعد بمثابة العقدة التي تربط العالم النقدي والعالم الخارجي.

2-1 عرض النقود :

في التحليل الكينزي فائدة التوازن الاقتصادي عن طريق استعمال العرض والطلب غلى النقود حيث أن الغرض هنا يشمل السندات B_s والطلب كمية النقود M_s . ومثلما هو في التحليل الكلاسيكي فان عرض النقود الكلي M_0 عند كينز يكون محددا خارجا من طرق السلطات النقدية. كما أن عرض الأرصدة النقدية M_0/P يكون مستقلا تماما عن معدل الفائدة.

2-2 الطلب على النقود :

عند كينز يمثل الطلب على النقود كمية السندات المطلوبة و كمية النقود المطلوبة ، حيث يمكن معرفة الكميات المطلوبة من النقود عند أسعار الفائدة المختلفة، وكذا الدوافع المختلفة للإفراد في الطلب على النقود ، لذلك نجد ثلاث دوافع للاحتفاظ الإفراد بالنقود إلا وهي: المعاملات و الاحتياط والمضاربة.

مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزي:

استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي الذي عنده يتم تحديد المستوى التوازني للتوظيف و الدخل الوطني الحقيقي بواسطة الطلب الفعال.بعد رفضه الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود . اي عند تقاطع منحنى طلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

من خلال هذا يميز كينز مرحلتين اساسيتين لتغير الأسعار:[1]

مرحلة الأولى:استخدام جزئي في عوامل الإنتاج:

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل المضاعف وتحت الظروف الكساد، وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل ارتفاعا ضئيلا في الأسعار ، إي أن فائض الطلب تمتصه الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع استمرارية الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل ،فان الفائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وهناك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل للتضخم الجزئي.

هذا النوع من التضخم أدى إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض يغزى بعض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي

[1] - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت ، 2000، ص 294.

تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية ،وأيضا ظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين ولايشير التضخم الجزئي الكثير من المخاوف لأنه يعد حافزا لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يخلقه من ارباح إضافية.

المرحلة الثانية: مرحلة استخدام الكامل لعوامل الإنتاج:

حيث تكون طاقات إنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها ، وهنا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي ، فان هذه الزيادة لا تنتج في إحداث أي زيادة في إنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر ، فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائض يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويعتبر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب تدفع بها إلى الأعلى ، ويسمي كينز هذا النوع من التضخم البحث وهو نفسه التضخم الناشئ عن جذب الطلب (تضخم طلب).

إذ بمقتضى التحليل الكينزي فان التضخم يمكن ان يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي، C+I+G اكبر من قيمة الإنتاج (C) عند مستوى الاستخدام التام أي ، C+I+G > C+I+G > Q

G: الإنفاق الحكومي، I: حجم الاستثمار الكلي، C: حجم الاستهلاك الكلي، Q: حجم الناتج الوطني. ويرفق كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار ، وقد أكد على أهمية سرعة تداول الدخل إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار حتى في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للإفراد.

وفي هذا الإطار ادخل التحليل الكينزي في بعض المفاهيم الجديدة ، لتحليل حالات اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي، من بين أهم هذه المفاهيم الفجوة التضخمية وهي المقدار التي تعبر عن زيادة الأنفاق الحكومي ، الاستثماري ، الاستهلاكي، او الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام التام والتي تفسر في الزيادة في الأسعار.

المطلب الثالث، النظرية النقدية المعاصرة

بالرغم من الأفكار التي جاء بها كينز والتي ساهمت في إخراج العالم من أزمة الكساد 1929 إلا انه وبعد الحرب العالمية الثانية واجه اقتصاد الدول الغربية خلال التسعينات أزمات اقتصادية جديدة ومختلفة عم سابقتها والمتمثلة في أزمة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع حاد ومتواصل على مستوى الأسعار وكذلك نزايد معدلات البطالة ومن هذا المنطلق ظهرت سمات وخصائص جديدة ، لم يتمكن الفكر الكينزي من تفسيرها . وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة هذه الأخيرة تعتبر مشكل اقتصادي صعب بأدواته التحليلية ومقترحاته العالمية ، ومن هما ظهر فكر جديد تفدي متمثل في فريدمان الذي يتزعم مدرسة شيكاغو الذي صنف لحل مثل هذه الأزمات.[1]

وتعتبر النظرية النقدية المعاصرة نظرية الطلب على النقود لكونها نتجت عن علاقة بين المتغير في كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار ، لذلك شككو في كفاءة السياسة المالية، فالسياسة النقدية في نظرهم هي الأداة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

واعتقدوا بان نظام السوق نظام مستقر ولا داعي لتدخل الدولة فيه، باعتبار أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وان التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة تغير كمية النقود .[2]

1- فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:

- استقلال الكمية النقدية(عرض النقود) عن الطلب على النقود ؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي؛
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ولقد اعتبر فريدمان إن الطلب النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال ، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول.

---

1 – www.startimes .com /?t-27206600

2 – www .star tims . com/?t-27206600

2- دالة الطلب على النقود ل friedman

يخضع الطلب على النقود وفقا لغريدمان للمتغيرات التالية:

2-1 الثروة الكلية:

مقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في نقطة زمن معينة ومن ثم هذا القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها، والثروة الكلية يعرفها فريدمان يشكل عام وموسع بأنها مجموع مصادر الدخل أو الخدمات الاستهلاكية التي تحوزها العائلات و الإفراد وتتكون من:

أ - الثروة الغير البشرية :

وتتكون من الأصول التي تمكن الاحتفاظ بها وهي الأصول العينية غير السرية كالسلع الرأسمالية الدائمة(المباني، أراضي ... الخ). وأصول مالية (أسهم وسندات)، واصول نقدية (نقود قانونية ، ودائع تحت الطلب ، ودائع لاجل.).

ب – الثروة البشرية:

تمثل في قدرة شرائية للإفراد أو مقدرة الأفراد للحصول على الدخل في شكل اجر أو هو ما يسمى برأس مال البشري وكون أن تقدير مستوى الثروة نادرا ما تكون متاحة لذلك، تستعمل متغير الدخل الدائم كمؤشر للثروة ، والدخل الدائم عند فريدمان هو متوسط الدخول الجارية التي تعطينا عناصر الثروة الكلية عبر الزمن والثروة بوضعها رصيد ترتبط بالدخل الدائم الذي هو متغير تدفق عن طريق سعر الفائدة حيث ان:

- $W= y_b /i$ حيث

W: ثروة الكلية، i: معدل الفائدة، y_b : دخل دائم.

- تكلفة الفرصة البديلة:

تعني إمكانية كسب عائد والتي تنتج عنها احتفاظ الافراد بمختلف الأصول المالية و العينية بدل

الاحتفاظ بالنقد وتتكون من تكلفة الفرصة البديلة من المردود الذي ينجر عن الاحتياطات الأصول (السندات ، الأسهم، الأصول العينية) والمردود هو الأخر يتكون من العنصر الأول الذي يشمل في الدخل الذي يدره الأصل في شكل معدل فائدة، أما العنصر الثاني فيمثل في الربح أو الخسارة في رأس المال الذي يترتب عن تغيرات أسعار السوق لهذه الأصول(سندات واسهم) و تغيرات في رأس المال .

ولحساب مردود كل أصل كمايلي: مردود السند= معدل الفائدة (r_E) – معدل تغير سعر السند.

مردود السهم= معدل الفائدة (r_B)– معدل تغير سعر الأصل + معدل التغير في مستوى العام للسعار.

مردود الأصل العيني= معدل التغير * مستوى العام للأسعار.

- العائد على النقود:

إضافة إلى السهولة والأمن والملائمة التي توفرها النقود يكون العائد على النقود من:

- الفائدة التي يدفعها البنك على الودائع لأجل؛
- تكاليف خدمات البنك المدفوعة على الودائع الجارية ومن هذه التكاليف خدمات تحصيل الشيكات والدفع الفوري للإيصالات المستحقة...الخ.

وبالتاي فدالة الطلب عند Friedman تكتب بالصياغة الآتية:[1]

$$\frac{M}{p} = f(R_b, R_s, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, Y_p, H, U)$$

حيث أن:

$\frac{M}{P}$: دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

R_b : عائد على السندات.

R_s : عائد على الأسهم.

$\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}$: معدل التضخم (أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار).

[1] -صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية ،1984، ص247.

Y_p : الدخل الدائم أو المستمر.

H : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

U : العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد.

إن المحددات الخمسة عدى (Y_p) في الدالة المذكورة تدخل بشكل أو بآخر في تحديد مستوى الدخل الدائم و المتوقع (Y_p)، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن يطلق على نظرية فريدمان **نظرية الدخل الدائم** للطلب على النقود أي انه يمكن اختصار الدالة السابقة بحيث تكون:[1]

بالرجوع إلى المعادلة الأولى نجد انه من الواضح أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود ترتفع كل ما ارتفعت العائدات المضحى بها نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شرائها سندات أو أسهم، وأيضا إذا انخفضت قوتها الشرائية نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شرائها سلع ترتفع أسعارها، ويرى فريدمان أهمية الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود وذلك مرده في أنه على المستوى القومي عندما يزيد الدخل القومي الحقيقي يزيد الطلب الكلي على النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية، وهنا يكون الطلب على النقود دالة طردية تناسبية في الدخل القومي الحقيقي، كما أنه من ناحية أخرى على مستوى الدخل الحقيقي للفرد يمارس التغير في الدخل الحقيقي أثرا آخر على الطلب على النقود فعندما يزيد الدخل الحقيقي للفرد يزيد الطلب على الاحتفاظ بالنقود، ولكن بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الخل الحقيقي للفرد استنادا إلى أن الطلب على النقود يماثل الطلب على السلع الكمالية فمرونة الطلب الدخلية على النقود أكبر من الواحد وهذا ما تأكده البحوث التطبيقية.[2]

1 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف والنظرية النقدية، دار زهران للتشر ، الاردن، 1999، ص381.

2 – صبحي تادرس قريصة، ، مرجع سابق ، ص.247

أما النسبة بين الثروة بين الثروة البشرية وغير البشرية كمتغير في دالة الطلب على النقود يرى فريدمان أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقود علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، والحجة في ذالك أن الثروة المادية قابلة للتحويل في شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي، وعليه كلما ارتفعت نسبة عنصر الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي تكون فيها سوق العمل راكدة. وأخيرا

يجمل فريدمان العوامل المؤثرة في تفضيل وأذواق المحتفظين بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى في (متغير متبق) يفسر التغيرات في الطلب على النقود التي لا تفسرها المتغيرات الكمية الأخرى. ويرى فريدمان كما تؤكد الدراسات التطبيقية أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويل وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقود، واستقلال عرض النقود عن الطلب عليها يخلص فريدمان إلى أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، وإذا أخذنا في الاعتبار التغير في الناتج القومي يعتبر التغير في كمية النقود متغيرا استراتيجيا. وعلى حساب التكرار نخلص من هذا العرض الموجز للمعالم الرئيسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن **الحجم الأمثل** الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وإن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الاتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.[1]

وفي نظرة تقييميه يمكن القول بأن النظرية النقدية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود و الأسعار، فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، والتغير في الطلب على النقود، على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى الدراسة المعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود. وكمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة فهي مع القيود التي ترد على مدى صلاحيتها تعد أكثر واقعية في تفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية .

1- مرجع سابق، ص.249 .

خلاصة الفصل

من خلال نظرتنا الاقتصادية هذه للظاهرة التضخمية، وتتبعنا لأسبابه، وأنواعها، والآثار التي يمكن أن تنجر منها، بالإضافة إلى التحاليل الفكرية حولها يمكن أن نلخصها إلى النقاط التالية:

1-يمكن تعريف التضخم على انه ظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي ، وزيادة النفقات، كما يمكن تعريفه كظاهرة سعريه من خلال ارتفاع مستويات الأسعار.

2-هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية:

- الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات ؛
- زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لها (زيادة التكاليف)
- إن استزاد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج، يعتبر بمثابة قناة مهمة لجلب التضخم نتيجة لظهوره للدول المصدرة للسلع والخدمات .

3-تكتسب أهمية دراسة التضخم من خطورة الآثار التي تنجر عنه ، والتي أهمها:

- تعميق التفاوات في توزيع الدخل و الثروات.
- بانخفاض قيمة النقود ينخفض ميل العائلات و الإفراد لادخارها.
- عجز ميزان المدفوعات الذي ينعكس على زيادة طلب الواردات وانخفاض حجم الصادرات بسبب عدم القدرة على تغطية الإنتاج الداخلى الوطني للقوة الشرائية.

4-تعتبر النظرية الكمية للنقود إن الزيادة في الأسعار غي زيادة في كمية النقود، وهذا بافتراض ثبات سرعة دواران النقود هذه الأخيرة وثبات حجم الإنتاج.

أما حسب النظرية الكينزية فزيادة الإنفاق (زيادة الطلب)، ترتفع الأسعار ارتفاعا ضئيلا، لان جزء كبير من فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف و الإنتاج، وتزيد حدة هذا الارتفاع كلما وصلنا من مستوى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية.

5-تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على مجموعة من الأدوات تهدف إلى تحقيق الانكماش في الائتمان المصرفي، أهمها: رفع أسعار إعادة الخصم ، بيع الأوراق المالية، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني. أما السياسة المالية في هذا الإطار، فتهدف إلى تخفيض الطلب لتأثير على الاستهلاك الخاص، الاستثمار، المصارف العامة ، الصادرات وهذا بواسطة سياستها الضريبية ورقابتها على الإنفاق العام.

الفصل الثاني:

واقع التضخم في الجزائر

مقدمة الفصل:

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها واختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها، وأدى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التضخم إلى تباين النظريات المفسرة لها مما أسفر على اختلاف السياسات المستخدمة في مواجهتها أو الحد منها بسبب تعدد الأسباب المنشأة للتضخم تعدد مظاهره، وأصبح الاعتقاد الراسخ أكثر من أي وقت مضى –كما بينته التجارب والخبرات المتراكمة– أن التأثير الفعال على التضخم يكون عن طريق السياسة النقدية التي تؤثر في الأسعار بشكل غير مباشر معتمدة على المقاربة التقليدية القائمة على الإستهدافات الوسيطية مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف وسعر الفائدة.

ومع بداية التسعينات تراجعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عن هذا الاعتقاد حيث انتقلت من التركيز على تلك الإستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كإستهدافات وسيطية، يعرف هذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية بسياسة استهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل الهدف النهائي الذي يجب تحقيقه.

وسنتناول ظاهرة التضخم في الجزائر بالدراسة والتحليل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مؤشرات التضخم وقياس الفجوات التضخمية

المبحث الثاني: أسباب ومصادر وأثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم قي الجزائر

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم .

المبحث الأول: مؤشرات التضخم ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر

غالبا ما يسند في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمما تلك التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع، ومعاملات الضغوط التضخمية ، ولهذا نعتبر أن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر هي بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني ، وذلك قبل الانتقال إلى البحث في أسبابها، العوامل المتحكمة في مصادرها وأثارها على المجتمع الوطني .

المطلب الأول : مؤشرات التضخم في الجزائر:

من منطلق ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني، من خلال الارتفاع الذي يطرأ على السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود ، يكون لدينا ابسط طريق للاستدلال عل وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني . وهنا لابد أن نعرج على المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بالأرقام القياسية المستعملة في حساب المؤشرات التي تقيس الضغوطات التضخمية في الجزائر.

أولا: مدلول المستوى العام للأسعار:

1- **مضمون الأرقام القياسية للأسعار:** حتى نستطيع التعبير عن المتغيرات التي تحدث في قيمة النقود في شكل كمي وبدقة يتعين عليتا قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياسا دقيقا، فمن الصعوبة إمكان إدخال كل السلع في تقدير مستوى العام للأسعار، لذا يتم اقتصار النظر على عينة من السلع والخدمات يفترض أن تمثل هذه الأخيرة كل السلع والخدمات التي لا تتجه أسعارها في اتجاه واحد، إلى جانب ذلك فان أسعار هذه السلع والخدمات لا تتغير تغيرا منتظما لذا في اغلب الأحيان يكون لهذه الأسعار بصفة عامة ميلا متوسطا نحو الارتفاع أو الانخفاض وعليه تكون قيمة النقود معبرا عليها بمتوسط الأسعار، وستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط بما يعرف بالأرقام القياسية باعتبارها

أداة علمية ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود التي تعبر عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية لأسعار مجموعة من السلع معبرة بوحدات نقدية لقياس القوة الشرائية للإفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة.

إن الهدف من الرقم القياسي هو أن نبين عن طريق رقم واحد التغيرات التي تلحق بمجموعة مركبة من فترتين: فترة الأساس والفترة الحالية، يتمثل الغرض الأساسي من حسابه- باعتباره يعكس إلى حد بعيد التغير الذي يحدثه في القوة الشرائية للنقد- في البحث عن قيمة النقد، فقد نقصد إلى معرفة القوة الشرائية للإفراد بصفتهم مستهلكين (أسعار التجزئة) ، كما نهتم بمعرفة التغيرات القوة الشرائية للنقود في أسواق الجملة كذلك بالنسبة لسلع الاستهلاك ولسلع الإنتاج التي يتم خلقها في الفترة الحالية وأيضا بالنسبة للسوق الداخلي او للسلع الداخلية في نطاق التبادل الدولي، يترتب على هذه المقاصد وجود عدة أنواع تختلف باختلاف الغرض المرجو دراسته من دراسة قيمة النقود. [1]

وتوجد عدة أنواع للأرقام القياسية للأسعار منها:

1-1 الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للمدن:

يستخدم للدلالة على التغيرات الحاصلة في أسعار مجموعة سوقية من السلع و الخدمات المشتراة بواسطة العائلات ذات الدخل المتوسط والتي تعيش في المدن أو المناطق الحضرية والتي تكون معدة للإنفاق على البنود المختلفة الضرورية للمعيشة ، كما نجد الرقم القياسي للمستهلكين في الريف .[2]

1-2 الرقم القياسي لأسعار الجملة :

يقيس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة و لمجموعة سلعية مهمة كالمحاصيل الزراعية ، المواد الزراعية ، الملابس والخيوط، البترول ، مواد الطاقة ، المعادن ... الخ ، والذي يعس التغيرات التي تطرأ على

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 51.
[2] – مجدي عبد الفتاح سليمان: "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار الغريب، القاهرة، سنة 2002، ص: 41.

بعض التغيرات النقدية كالأجور ودخول العمال ، كما انه يعطي فكرة على التغيرات التي تطرأ على قيمة المدفوعات الآجلة والعاجلة.

1-3 الرقم القياسي الضمني (المكمش):

يعتبر دليل على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد، كما تأخذ به المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ، ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة ناتج الخام للأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة، ويشمل هذا الرقم جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسبطية أو إنتاجية، كما انه يضم أسعار الجملة والتجزئة على سواء، ولهذا يفضل الأخذ به قياس مستوى الأسعار وبالتالي قيمة النقود.

2- صيغ الأرقام القياسية:

بتم استخدام الصيغ عادة للدلالة على الأرقام القياسية أهمها:

2-1- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس :

يتم الحصول عليه بترجيح كميات سنة الأساس ، أي استخدام الأوزان الثابتة المعبرة بالكميات المباعة او المستهلكة من السلع في سنة الأساس ، لكنه يفرض نمط استهلاكي واحد على كل السنوات المقارنة وهذا الأخير غير مقبول. خاصة إذا تابعت سنة الأساس من سنة المقارنة.

وتستخرج صيغة لاسبير كمايلي::

- **صيغة "لاسبير" "*Laspeyres*" :**

الرقم القياسي = $IN_L = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$ **حيث**

- P_0 : سعر السلعة في سنة الأساس.
- Q_0 :كمية السلع في سنة الأساس.
- P_1 : سعر السلعة في سنة المقارنة.

2-2 الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة(رقم باش):

يتطلب إيجاد كميات الإنتاج لكل سنة مقارنة حتى يتم استخدام هذه الصيغة، لكن هذا الأمر مكلف من الناحية العملية سواء من جانب كثرة النفقات اللازمة للحصول على الكميات وطول الوقت، ضف إلى ذلك انه يصعب مقارنة رقمين لسنتين مختلفتين حيث تتغير أوزان الرقم القياسي كلما تغيرت سنة فترة المقارنة.

- **صيغة "باش" "*Paache*"**

الرقم القياسي = $IN_P = \frac{\sum P_0 Q_1}{\sum P_1 Q_2} * 100$ ، حيث Q_2 :كمية السلع في سنة المقارنة.

2-3 الرقم القياسي ل مارشال و ايجورت:

للتغلب على التحير في كلا من الصيغتين السابقتين يتم ترجيع الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي

سنتين (سنة المقارنة و سنة الأساس)، يطلق على الرقم القياسي المرجح مجموع كميتين اسم الرقم القياسي لمارشال و ايجوت.[1]

الرقم القياسي "مارشال وايجورت" $IN_{M\circ I} = \frac{\sum P_1(Q_0+Q_1)}{\sum P_0(Q_0+Q_1)} * 100$.

حيث (Q_0+Q_1): مجموع (متوسط) كميتي سنة الأساس وسنة المقارنة، لم تحل هذه الصيغة مشكلة صيغة "لاسبير" وإنما فقط تم ترجيح الأسعار بمجموع أو متوسط كميتي سنتي الأساس.

2-4 الرقم القياسي الأمثل لفيشر:

يدعى الرقم الأمثل ل " فيشر" بحيث يجمع الخصائص التي تميز الرقمين القياسين ل "باش و لاسبير "، إلا انه ليس واضحا في معناه ، فالرقم القياسي ل " لاسبير" يعطي لنا قياس التغير في الكميات لمجموعة من السلع في نقطة الأساس، و الرقم القياسي ل " باش" يعطي لنا قياس التغير في كميات من السلع في نقطة المقارنة، إما الرقم القياسي ل " فيشر" فلا يعطي لنا اي علاقة في قياس التغير في الكميات بقدر كونه صيغة رياضية أو إحصائية صرفة.

ويمكن صياغته كمايلي:

صيغة "فيشر" "*Fisher*": وهو المتوسط الهندسي لصيغتي"لاسبير" و"باش".

الرقم القياسي لـ "فيشر" = $IN_F = \sqrt{IN_P * IN_L}$ ، حيث IN_F: الرقم القياسي لـ "فيشر"

IN_P: الرقم القياسي لـ "باش"

IN_L: الرقم القياسي لـ"لاسبير

[1] – ضياء مجيد،" اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص ص 209-210.

المطلب الثاني : قياس الفجوات التضخمية في الجزائر

عرفت الدراسات المختلفة تطورا كبيرا خاصة مع إدراج مفهوم الفجوة التضخمية، من خلال كتابات كينز قبل أزمة الكساد التي أصابت الاقتصاد العالمي في الثلث الأول من القرن الماضي ، حيث حاول هذا الأخير تقدير الفجوة التضخمية حسابي بوحدات نقدية في مثله المشهور كيفية تمويل الحروب ، وتحدث الفجوة التضخمية في أي اقتصاد يمر بمرحلة فائض الطلب على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود او ما يسمى بالاختلال مابين السوق النقدية و السلعية (فجوة الموارد)، وتتمثل هذه الفجوة في الحالة الأولى بزيادة إجمال الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ، في حين تنتج الفجوة في الحالة الثانية من فائض عرض النقود بالمقارنة مع الطلب عليها ويمكن قياس الفجوة التضخمية وفق المعايير التالية :

1- **معيار الاستقرار النقدي(الضغط التضخمي):** يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى إن الزيادة في النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة لاختلال بين الإنفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع والخدمات ، طبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود $\Delta M/M$ ، مع التغير في معدل الناتج الوطني $\Delta Y/Y$ ، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج الوطني يكون موجها بهذا لكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركات النشاط الاقتصادي ، يعبر عن هذا المعامل بالطريقتين متماثلتين:

$$B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$$ حيث: B: معامل الاستقرار النقدي.

أو $B = {}^{\Delta M/M}/_{\Delta Y/Y}$ $\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

2- **معيار الإفراط النقدي:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكية المعاصرة للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان التي ترجح القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل مما ينشا معه الإفراط النقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.

كما يرى فريدمان إن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود ، ذلك الحجم الذي ينبغي أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني و معدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على المستوى العام للأسعار السائد في فترة الأساس ، يمكن إن يحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كمايلي:

$M^t = \lambda Y_t - M_t$ $M^t = \lambda Y_t - M_t$: حجم الإفراط النقدي

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبرا عنها بـ M_2

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية: $\lambda = {M_t}/{Y_t}$.

إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة الإفراط النقدي مما يؤدي اللي ظهور القوى التضخمية.

3- **معيار فائض الطلب:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال و مفاده انه إذا لم يترتب على زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال، زيادة مناظرة من حجم الإنتاج في غائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع مستولى العام للأسعار ، مما يقود الى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد ، يمكن قياس إجمالي فائض الطلب خلال فترة زمنية كالأتي :

$D_x = (C_P + C_G + I + \Delta S) - Y$ D_x : إجمالي فائض الطلب.

C_P : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية $(C_P + C_G + I + \Delta S)$ عن الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فان ذلك يعبر عن فائض في الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

المطلب الثالث : الأسباب المنشاة للفجوة التضخمية

تعددت الآراء والنظريات التي حاولت تفسير العوامل المسببة للتضخم حيث يمكن أن نجمع هذه الآراء في ثلاث اتجاهات منها من ركز على المظاهر الشكلية للظاهرة ومنها من يرى أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى طبيعة البناء والهيكل الاقتصادي القائم.

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) حسب هذا الاتجاه إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يكمن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار مع افتراض قابلية الأسعار للتغيير بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات،[i] سواء كان هذا الأخير إنفاقا استهلاكيا أو استثماريا أو حكوميا مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني حتى تقابل الزيادة في الطلب، وبالتالي تنعكس على ارتفاع الأسعار، البحث عن العوامل الدافعة أو المؤدية إلى ارتفاع الطلب الكلي من شأنها أن تفسر لنا أسباب هذه الظاهرة، من بين هذه الدوافع ما يلي:

1-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حركات

جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم .[1]

إن وجود فائض زائد في الطلب النقدي المقابل لحجم متناقص من السلع والمنتجات وغير المصاحب لتلك الزيادة في الطلب الكلي ينشأ عنها تحرك الأسعار نحو الارتفاع، فلا تعتبر كل زيادة في الطلب الكلي الفعلي تضخما، وحتى تكون كذلك يجب أن تكون الزيادة في الإنفاق زيادة شاملة ومطردة، كل ما يشمل الإنفاق الشامل (الكلي) يمكن أن يشكل سببا جوهريا في ظهور الصدمات التضخمية

2-التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف:يعتبر توسع البنوك التجارية في فتح الائتمان والاعتمادات لمن يرغب من المنتجين والمنظمين عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فإذا أرادت الدولة زيادة التشغيل وبلوغه الاستخدام التام في الاقتصاد تشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة لاستمالة رجال الأعمال وأصحاب المشاريع إلى زيادة استثماراتهم نتيجة لهذه التسهيلات الائتمانية المقدمة إليهم، وبالتالي يصبح هذا الاستثمار زائدا عن حاجات الطلب على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين. [2]

3-العجز في الميزانية: يعتبر إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة سببا رئيسيا لنشأة التضخم خاصة ما يلاحظ على اقتصاديات الدول الأوروبية بعد الحربين العالميين، كما تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وإقامة المشاريع الحكومات من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وإقامة المشاريع التي تساهم في توفير الرفاهية للمجتمع.[3]

يكون إحداث العجز الموازني في أغلب الأحيان متعمدا من قبل الحكومات لتمويل خططها التنموية، تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير النفقات الضرورية لتنفيذ مثل هذه المشاريع بوسائل كثيرة مثل فتح الخطوط الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال بالشروط الملائمة- لقد كانت المصارف في أغلب الأحيان وسيلة لتزويد المجتمع بما يحتاجه من ائتمان- وإلى فتح الحسابات أمام الحكومات التي تقوم بسحب الشيكات عليها ومن ثم إلى المنتجين وأصحاب المشاريع

---

[1] – حسين غازي عناية،مرجع سابق، ص: 95.

[2] – بلعزوز بن علي: "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 149.

[3] – حسين غازي عناية: "**مرجع سابق**"، ص ص: 98 – 99.

4-العمليات الحربية: تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، في هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي المتمثل في الإصدار النقدي لتمدها بالائتمان اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.[1]

5-الارتفاع في معدلات الأجور: يركز هذا التحليل على أن زيادة معدلات الأجور تمثل السبب المباشر والفعال في ظهور التضخم من جانب الطلب الكلي فقط- كذلك يبقى مرتبط بجانب العرض الذي نتناوله في الأسباب المؤدية إلى انخفاض العرض- حيث تعتبر هذه الأجور بمثابة قوة (المقدرة الشرائية)، مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. يعود سبب ارتفاع الأجور إلى الحرية المعطاة للحركات النقابية خاصة في الدول المتقدمة مما يتيح لها الفرصة في تحقيق مطالب العمال المتمثلة في رفع الأجور الاسمية و الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية لهم، خاصة إذا كانت تتميز بقوة مساومة وضغط كبيرين، إن زيادة الأجور من شأنه أن يرفع من حجم الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي حجم الطلب الكلي خاصة عند مستوى الاستخدام التام، تظهر الفجوات التضخمية بارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة تكاليف النفقات الإنتاجية من بينها الأجور، يترتب على ذلك انخفاض الأرباح المحققة مما تضطر المشروعات إلى رفع أسعار منتجاتها بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج.[2]

6-التوقعات والأوضاع النفسية:تظهر الفجوات التضخمية نتيجة للحالة النفسية للأفراد أكثر من كونها عوامل اقتصادية مؤثرة على ارتفاع الأسعار، تكون للظروف النفسية أثار فعالة في فترات الحروب وحالة الرواج الاقتصادي التي تدفع إلى تعدد الحاجات الفردية والاجتماعية للأفراد مما يجعلهم يبحثون عن أكبر قدر من الإشباع، كما تساعد هذه التوقعات والتنبؤات التقديرية المستثمرين على زيادة حجم الاستثمارات والحصول على أكبر قدر من الأرباح في ظروف التنبؤ بارتفاع الأسعار مستقبلا، ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال بالنسبة إلى المعروض من السلع والمنتجات.[3]

---

[1] - بلعزوز بن علي: "**مرجع سابق**"، ص: 150

[2] - غازي حسين عناية: "**مرجع سابق**"، ص: 113

[3] - "**مرجع سابق**"، ص: 113

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: تم الاهتمام بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم الذي نشأ في الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في فترة الخمسينات والستينات الذي انصب على تحليل و تفسير الظواهر التضخمية وإرجاعها إلى الارتفاع في الأسعار الناتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج (التضخم الناشئ عن دفع النفقة) دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب، إن عنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو العمل، أي أن زيادة النفقات ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، ولا يرجع انخفاض العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي وإنما إلى عوامل ودوافع جعلت العرض الكلي ينخفض، نجد من بين تلك الدوافع:

1-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة (مرونة عرض الإنتاج تقترب من الصفر) بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكل طاقاته القصوى أو لبلوغ الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج، وبذلك يسمح بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع أسعار المنتجات، وتعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مقابلة الطلب الكلي الفعال إلى:

- ☑ بلوغ مرحلة الاستخدام التام في الاقتصاد تكبح الاستجابة لمستوى الطلب الكلي المتزايد؛
- ☑ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي بسبب نقص الفن الإنتاجي أو وجود عناصر إنتاج غير مؤهلة؛
- ☑ النقص في الرأس المال العيني الذي ينعكس سلبا على العرض الكلي للسلع والخدمات.

2-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة (مرونة عرض الإنتاج تقترب من الصفر) بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكل طاقاته القصوى أو لبلوغ الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج، وبذلك يسمح بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع أسعار المنتجات، وتعود عدم مرونة
الإنتاجي في مقابلة الطلب الكلي الفعال إلى:

- ☑ بلوغ مرحلة الاستخدام التام في الاقتصاد تكبح الاستجابة لمستوى الطلب الكلي المتزايد؛
- ☑ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي بسبب نقص الفن الإنتاجي أو وجود عناصر إنتاج غير مؤهلة؛
- ☑ النقص في الرأس المال العيني الذي ينعكس سلبا على العرض الكلي للسلع والخدمات.

3-زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج: قد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج ناشئا عن نقص في إنتاج قطاع معين بحيث يدخل هذا الأخير في إنتاج قطاع آخر عن طريق زيادة أسعار المواد الأولية نقلها والتأمين عليها، أو عن ارتفاع تكلفة رأس المال،كما يرجع إلى ارتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة استهلاكها خاصة إذا كانت أسعار الآلات الحديثة مرتفعة، لذا يتعين على المشروع رفع أسعار الإنتاج النهائي ليتمكن من تعويض تلك الزيادات في التكاليف من خلال إضافته هوامش ربح أكبر إلى النفقات، ترتفع الأسعار بالضرورة خاصة إذا كانت المشاريع في وضع احتكاري داخل السوق.

4-ارتفاع الأجور:إذا استطاعت نقابات العمال بقوتها التفاوضية من الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المشروع بحكم أن المنتجين باستطاعتهم أن ينقلوا تلك الزيادة إلى أسعار المنتجات النهائية بحكم قوتهم الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في السوق، إن شعور النقابات بانخفاض القوة الشرائية للأجور بسبب زيادة الأسعار يجعلهم يطالبون بزيادة جديدة في الأجور، يتبعه ارتفاع في الأسعار، فتتعاقب هذه الزيادات لتدخل في حلقة التضخم اللولبي أو الحلزوني، تعتبر الزيادة في الأجور تضخمية إذا تجاوزت هذه الزيادات الزيادة الكلية في إنتاجية العمل، مما تحدث أثرا على النفقات ومن ثم على الأسعار.

5-ارتفاع أسعار الواردات:إذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بصفة كبيرة على الواردات من السلع تامة الصنع أو السلع الوسيطية أو المواد الأولية، فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الإنتاج، ما يعكس ارتفاعا في الأسعار.

ثالثا: الأسباب الهيكلية (التضخم الهيكلي): إذا كانت الأسباب التي سبق ذكرها في إحداث التضخم تعود إلى العوامل النقدية البحتة سواء ظهر ذلك على جانب الطلب الكلى أو العرض الكلي، فإن تفسير التضخم يرجع إلى اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية حسب نظرة المدرسة الهيكلية أو البنائية، ومن أهم أسبابه هي:

1-الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: تتميز هذه الاقتصاديات بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو أكثر من المواد الأولية التي تمثل المورد الأساسي في تكوين ناتجها

الوطني وهيكل صادراتها للخارج التي تتحدد أسعارها وفقا لقوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في هذه الأسواق بزيادة الطلب عليها مقابل عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد ترتفع أسعارها وهذا من شأنه أن يحدث توسع في زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وفي دخول الأفراد من جهة أخرى، في مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذا تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويضيف أصحاب المدرسة الهيكلية أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار تعرف ارتفاعا.

2-طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تتميز المراحل الأولى للتنمية بإنفاق استثماري كبير الذي يتولد عنه دخول نقدية جديدة تحدث اختلال في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية وجهود العرض منها مما يخلق قوى تضخمية محصلتها عدم توافق التيار النقدي والانفاقي مع ما هو متاح من السلع والخدمات المنتجة والمستوردة (التيار السلعي) تدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

3-الاختلال في فترة التفريخ: يشير أتباع المدرسة الهيكلية إلا أن اختلالا أخرا ينشأ بين التيار النقدي والتيار السلعي بسبب طول فترات إنجاز مشاريع التنمية في هذه الدول أو ما يعرف بفترة التفريخ وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، تتسع حدة هذا الاختلال كلما كانت هذه الفترة أطول لأنها تخلق دخول جديدة في الفترة التي لا يتم فيها خلق سلع وخدمات جديدة من هذه المشاريع (زيادة في الأجور لا تبررها زيادة في الإنتاجية).

4-تغير هيكل الطلب والعرض لبعض المنتجات:ينتج التركيز على تنمية قطاعات معينة على حساب الأخرى ارتفاع حجم الطلب على سلع قطاعات معينة في مقابل ضعف مرونة عرضها مما ترتفع أسعارها ليعم هذا الارتفاع في الأسعار إلى القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك والترابط بين القطاعات (اختلال علاقة النمو بين القطاعات المختلفة يعرف بظاهرة الثنائية).

5-تفاوت توزيع الدخول:إن الزيادة في تفاوت توزيع الدخول وتركها في أيدي قليلة من السكان يؤدي إلى المزيد الاختلال بين التيارين النقدي والسلعي تفاقما من خلال ارتفاع ميل الاستهلاك لهذه الطبقة مع قلة وعيها الادخاري.

6-الجمود النسبي للجهاز المالي في الدول النامية: يترتب على الجهاز المالي في الدول النامية ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض قدرته على التحصيل الضريبي مما ينتج عنه حصيلة ضريبية ضئيلة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي (ضآلة الجهد الضريبي)، تضطر الحكومة- مع عدم قدرتها على تخفيض إنفاقها

العام– إلى التمويل بالعجز الموازني بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي أو عن طريق الإصدار النقدي، أي أن تمويل هذا العجز يكون تمويلا تضخميا.

7–ضآلة مرونة عرض المنتجات الأساسية في ظل التزايد السكاني: تضطر الدول النامية إلى الاستيراد بسبب قصور الجهاز الإنتاجي المحلي من المواد الأساسية عن إشباع حاجات السكان المتزايدة، يرجع بطء نمو العرض في هذه السلع إلى عدم الاهتمام الكافي بتحقيق التنمية في هذه القطاعات بسبب تركيز استراتيجيات التنمية الاقتصادية في هذه الدول على قطاعات أخرى، مما يدفع بالطلب المتزايد على هذه السلع إلى ارتفاع أسعارها.

المبحث الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

يكون الأمر معقد وصعب عند دراسة أسباب التضخم لبلد ما ، لما يستلزمه من التعمق في تحليل و تفسير الميكانيزمات التي تحرك نشاطه الاقتصادي الوطني، وعلاقته التشكيلة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع ككل ، ولذلك تظهر الفجوة التضخمية لبلد معين بسبب المصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار على النحو الأعلى ، و المناخ الذي توفره الدولة من بيانات نقدية ، أو مالية أو اقتصادية ، وإذا تأملنا في طبيعة النشاط الاقتصادي الجزائري نجد انه قد تميز منذ عقد الثمانينات بأزمة جدية من ناحية الأداء والفعالية ، حيث اغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو الذي أدى إلى وجود اختلالات في الوقت نفسه على التوازنات المالية الداخلية للبلاد، الذي أدى إلى ظهور فجوات تضخمية داخلية للبلاد، لعدم تمكن العرض الكلي للبلاد على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب بالإضافة إلى هذا كله ، فان حجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة ، وسياسة سعر الصرف المطبقة من . من شانها تؤدي إلى ظهور فجوات تضخمية للبلاد .

المطلب الأول : الأسباب و المصادر الداخلية للتضخم في الجزائر

أولا: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

لقد اتبعت السلطات النقدية الجزائرية لمدة طويلة سياسة اقتصادية بنيت على التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي و المستقل ، حيث كان خلق النقود يتم في صورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد ، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية كالتضخم والمديونية . لوجود فائض في السيولة النقدية الذي يعود أساسا إلى عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، والى العجز المالي للمؤسسات العمومية المعطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل

لدى البنك، بالإضافة إلى الضعف في الاقتصاد المصرفي والدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي اثر بالغا في تعميم ذلك الفائض في السيولة.

بالإضافة إلى جانب الطلب الكلي ، فان التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري هي التي زادت من حجم الأهمية لدى كل المؤسسات والعائلات . ولقد ساهمت عدة عوامل في توسيع الطلب، منها كمية النقود المتداولة ف ي الاقتصاد الوطني بالنسبة للنشاطات الرسمية والغير رسمية ، ووجود عدد كبير و مهم من الدخول الاجرية و غير الاجرية موجه إلى الاستهلاك و على الخصوص الإرباح المحققة من المضاربة في الريع من طرف الاقتصاد الخاص، لذلك ينتج عنه العرض الكلي الصلب، و جامدا و غير متجاوب مع التوسع في النشاطات الرسمية فتزايد عرض السلع و الخدمات كان ضعيفا بسبب مستوى الإنتاجية المنخفض في عوامل راس المال والعمل على السواء في مجمل القطاعات و الفروع الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك عدم كفاية العرض ادى في بعض الأحيان إلى اثأر ظاهرة الندرة وعمليات الشراء الاحتياطية ، مما شجع على تسارع الضغوط التضخمية من هذه الجوانب .

ارتفاع الطلب الكلي على العرض الكلي

إن الإفراط في الطلب على مختلف السلع والخدمات له دور مهم في رفع سعر تلك السلع ، وهذا ما يساهم بدرجة معينة في ارتفاع معدل التضخم، والشكل البياني الموالي يوضح هذا الإرتفاع.

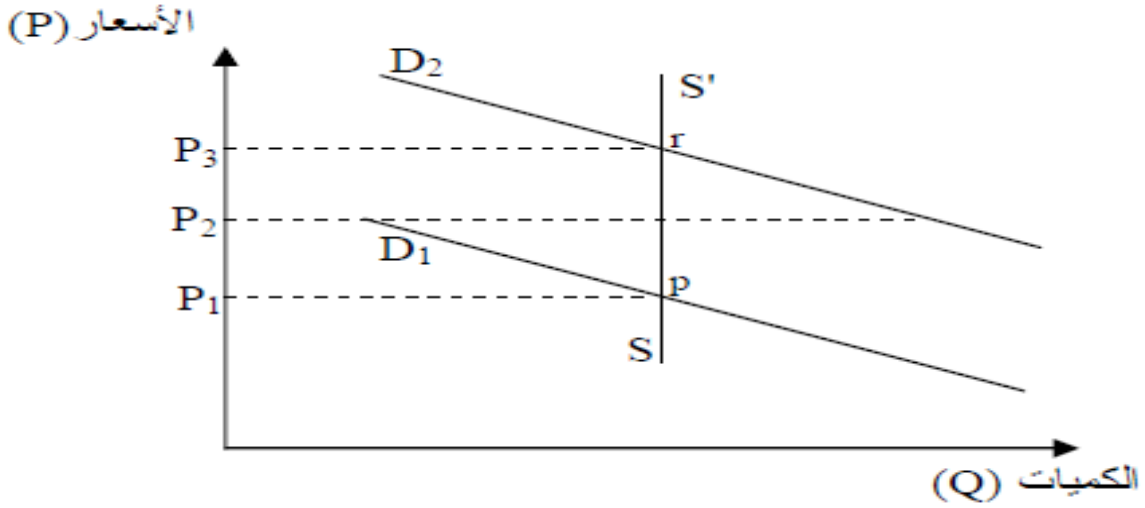

الشكل البياني رقم (5): ارتفاع الطلب الكلي وأثره على مستوى الأسعار.

المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة،2006،ص33.

من خلال الشكل أعلاه فإن المستقيم (ss^1) الذي يمثل الكميات المعروضة وتكون ثابتة، لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، وإذا كان المستقيم D_1-يعبر عن الكميات المطلوبة فإن النقطة-p-تمثل نقطة التوازن.وبالتالي عند-انتقال منحنى الطلب تظهر الفجوة التضخمي التي تعكس فائض النفقات العامة على العرض الكلي.

كما أن انخفاض العرض الكلي له دور مهم في إحداث الفجوة التضخمية، ومن بين أهم عوامل انخفاض هذا الأخير هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإنتاجي توفيرها وكذا سياسة الإنفاق العام، وكذا زيادة النقد المتداول.

1- زيادة الكتلة النقدية

إن زيادة الكتلة النقدية تساهم في استفحال الفجوة التضخمية ، والشكل البياني يوضح العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. حيث أن التضخم الحاصل في هذه الحالة هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج من وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك هو العامل النقدي، فارتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية النقد وسرعة دورانه. كما أن الإصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات.

بالإضافة إلى أن زيادة كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية.

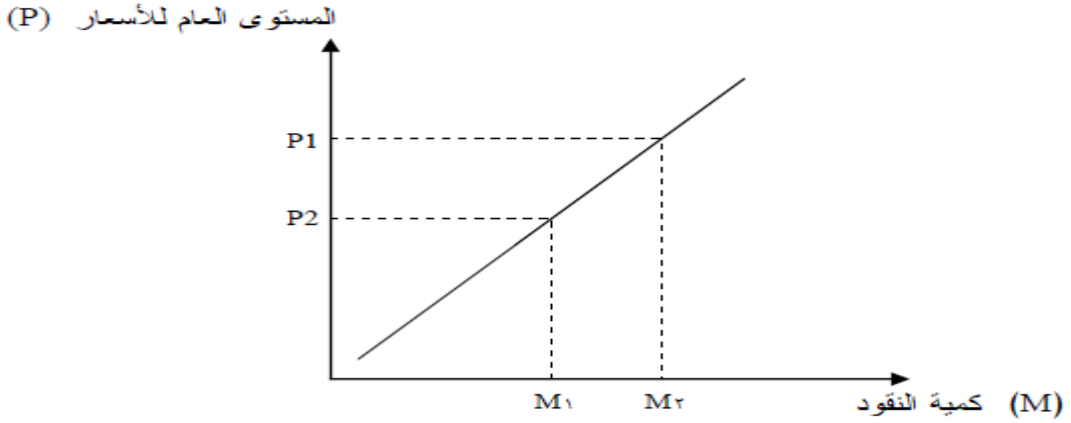

الشكل البياني رقم(6): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام الأسعار.

المصدر: الشمري ناظم محمد نوري، **النقود والمصارف**، دار زهران، عمان، 1993، ص391.

2- **ارتفاع الأجور والدخول:** لقد أدت الزيادات المتتالية في الأجور خلال السنوات الأخيرة من جهة، والارتفاع المعتبر في دخول المستقلين من جهة ثانية، والتي تجاوزت في بعضها الضعف، إلى تولّد طلب إضافي لم يستوعبه القطاع الحقيقي بسبب ضعف كفاءته ومرونته، مما انعكس على الأسعار في اتجاه الارتفاع. الجدول التالي يبين نمو كتلة الأجور والدخول خلال الفترة 2013-2018:

جدول (1) : تطور كتلة الأجور ودخول المستقلين للفترة 2013-2018 (الوحدة: 10^9 د.ج)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	كتلة الأجور					
القطاع الاقتصادي	725.2	820.5	943.4	1017.0	1166.4	1274.2
الفلاحة	90.9	90.7	96.6	114.0	123.7	129.4
الإدارة (*)	684.0	810.7	1098.4	1229.5	1627.5	2414.3

مجموع	**1500.1**	**1721.9**	**2138.4**	**2360.5**	**2917.6**	**3817.8**
دخول المستقلين						
القطاع الاقتصادي	1288.3	1473.3	1696.5	1909.9	2143.8	2379.4
الفلاحة	544.5	611.1	623.9	812.5	882.1	1035.2
الأعمال العقارية	37.6	39.6	38.9	41.2	43.2	47.8
مجموع	**1870.5**	**2124.0**	**2359.3**	**2763.6**	**3069.1**	**3462.4**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

3- **العامل النقدي:** أول هذه العوامل العامل النقدي. فلقد كان ارتفاع الكتلة النقدية M2 من الأسباب الأساسية، حيث تم تسجيل ارتفاع سنوي، إلى نهاية جوان 2018 ، بنسبة 16.91%، وإلى نهاية ديسمبر 2018بنسبة 19.9%. الجدول التالي يعطي لنا صورة عن تطور المؤشرات النقدية بالنسبة المئوية:

جدول(2): المؤشرات النقدية بالنسبة المئوية

السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
نمو الكتلة النقدية M2	21.5	16.0	3.1	15.4	19.9
نمو الناتج الداخلي الخام بالقيمة الجارية	10.0	18.3	9.7-	20.3	20.3
نمو القروض للاقتصاد	15.7	18.6	18.0	5.9	14.0
سيولة الاقتصاد	58.3	58.5	70.6	64.2	62.9
حصة دوران النقد الائتماني من M2	21.4	22.1	25.5	25.5	25.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويتبين من هذا الجدول، إضافة إلى نمو الكتلة النقدية، نمو القروض وارتفاع نسبة سيولة الاقتصاد، الناتجة عن السيولة المفرطة في سيولة البنوك. فإجمالي الودائع المجمعة من القطاعين العام والخاص تبقى أعلى بكثير من إجمالي القروض للاقتصاد بقطاعيه. هذا إضافة إلى التراكم الهام في صندوق ضبط الموارد الذي عزز من سيولة الاقتصاد. ومن المعروف أن من أهم المعادلات الصعبة بالنسبة للسلطات النقدية التوفيق بين سيولة الاقتصاد والتحكم في التضخم. ففائض السيولة (surliquidité)،

المترتب أساسا عن التوسع في الائتمان وخلق النقد، لا يعني حتما زيادة في الثروة، ومن شأنه أن يساهم في تزايد حدة الموجات التضخمية. فكلما كان الاقتصاد أكثر سيولة كلما كان أكثر عرضة لخطر التضخم.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على غرار أترابه في الدول النامية على السوق الخارجية ، عبر الواردات من السلع و الخدمات التي تتمن أوتوماتيكيا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات ، من شانه ان يزيد من حدة التضخم محليا ، وما يساعد على ذلك أيضا اختلال ميزان المدفوعات ، والتذبذبات التي تحدث في سعر الصرف العملة المحلية بالمقارنة العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي ، دون أن ننسى المديونية الخارجية.

1- التضخم المستورد إلى الجزائر :

ارتكز الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا عاما بمفهومة الواسع على توزيع مداخيل مرتفعة على أفراد المجتمع نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات مقابل عرض منخفض الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب ، وما ترتب عن زيادة حجم الواردات للتقليل من الفجوة بينهما ، غير أن ارتفاع أسعار الواردات الخاصة بالمواد الأولية، وكذا التجهيزية أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية لمؤسسات الدولة.

ينشا التضخم المستورد بالنسبة لأثر الأسعار المحلية (التضخم المستورد) ، فتجدر الإشارة إلى ارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي ، التي بلغت أرقاما قياسية ، وخاصة منها أسعار المحروقات، التي عرفت ارتفاعا متتاليا (31.6%،في 2011 و 27.9 % في 2010) . وذلك نتيجة مواصلة إعادة النهوض بعد الأزمة العالمية من جهة، والأحداث التي شهدها الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، من جهة ثانية هذا إضافة إلى التضخم المسجل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وعموما يمكن تبرير التضخم المستورد من ناحيتين:

- تنامي الانفتاح الاقتصادي في اتجاه الاستيراد على حساب تنمية الاستثمارات ، فلقد تزايد حجم الواردات نتيجة ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية وبطء حركة الاستثمارات ، وكذا ضعف تنافسية القطاع الاقتصادي المحلي، ومن الواضح انه كان الاقتصاد مستوردا كلما كان أكثر عرضة لخطر التضخم المستورد . ومع إن رصيد الميزان التجاري ايجابيا، إلا إن ذلك لا يخفي إن أكثر من 97 %من إجمالي الصادرات هو المحروقات . الجدول التالي يبين هذا التطور:

جدول(3): تطور الصادرات والواردات للفترة 2015 – 2018 **(الوحدة:** مليون دولار أمريكي)

السنوات	2015	2016	2017	2018
الواردات	39479	39294	40472	47247
الصادرات	79298	45194	57053	73489
الميزان التجاري	39819	5900	16581	27180

المصدر: المديرية العامة للجمارك

- انخفاض قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع اليورو والدولار ، وهو ما ينعكس على الأسعار ، ولابد من الإشارة إلى سوق الصرف غير الرسمية (السوق الموازنة)، والتي تمثل ملجا بالنسبة لمعظم المستوردين. وعلى سبيل المثال خلال شهر جويلية 2018 كان سعر اليورو في السوق الرسمية هو 104.48 دينار ، في حين كان سعره في السوق الموازية هو 148 دينار ، أي ما يفارق يزيد عن 40 دينار ، وهو محمل في فواتير الاستيراد.

- **الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري الرسمي مقابل الدولار الأمريكي**

السنــة	سعر الصرف الرسمي

4.94	1976
4.94	1977
4.91	1978
4.48	1979
3.98	1980
4.18	1981
3.95	1982
4.18	1983
4.15	1984
3.97	1985
3.85	1986
3.84	1987
4.32	1988
4.59	1989
4.79	1990
4.98	1991
5.03	1992
4.7	1993
4.85	1994
5.91	1995
7.61	1996
9.96	1997
18.47	1998
21.84	1999
23.35	2000
35.08	2001
47.66	2002
54.75	2003
57,71	2004
58,74	2005
66,57	2006
75,26	2007
77,22	2008
79,68	2009
77,39	2010
72,06	2011
73,28	2012
72,65	2013
73.3	2014
73.5	2015
72.64	2016
72.37	2017
75.24	2018

المصدر: WWW.IMF.ORG; STAT.DAT.ALGERIA

يشير الجدول أعلاه إلى تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1976 – 2018)

ويتضح من النتائج المدونة فيه ان وتيرة الانخفاض في قيمة الدينار كانت متسارعة خلال الفترة 1996– 2005، فقد انتقل من قيمة 8.96 دج إلى 1 دولار أمريكي سنة 1996 إلى 64.66 سنة 2005 ، ليعرف استقرار بداية من سنة 2006 ناجم عن تحسين الوضعية الخارجية والداخلية لميزان المدفوعات و انخفاض معدلات التضخم.

بينما تعكس التطورات أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار سنة 2013، مواصلة عملية الاستقرار لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار والمرتكزة على أساس وضعية مالية خارجية صافية قوية ، وذلك بالرغم من التقلبات المتزايدة في أسواق صرف العملات الصعبة الرئيسية.

وقد يمح الاستقرار الاقتصادي الكلي ، الذي تمت العودة إليه ابتداء من سنة 2006، بإرساء توازن الأسعار النسبية باعتبارها قاعدة ارتكاز بالنسبة لسياسة الصرف، ويتمثل هدف بنك الجزائر في تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الطويل الأجل.

حيث أن أسعار الصرف تتحدد يوميا بل مرات عديدة يوميا في سوق الصرف بين البنوك،يتدخل بنك الجزائر و البنوك و المؤسسات المالية الوسطية المعتمدة وينغلق الأمر بتحديد مرن لسعر الصرف. أن طريقة الحساب هذه المطبقة من فبل البنك الجزائر، تؤدي إلى متابعة تطور الظروف الدولية والوطنية في مجالات معدل التضخم وتطورات معدل الصرف، وقد واصل بنك الجزائر في السداسي الأول من سنة 2014 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات الشديدة في أسواق المال و النقد و أسواق الصرف، وكذا سياسة تعويمة للدينار ، غير أن سنة 2015 عرف ارتفاعا في معدل الصرف حيث قدر ب 64.72 دج / الدولار مقابل 37.72 دج /الدولار السنة 2017، قي حين بلغ حولي 75.24 عام 2018 .

فسعر الصرف الرسمي بالنسبة للدينار هلال الفترة (1980–1996) كان مقيما بقيمة مرتفعه عن قيمته الحقيقية وهو لا يعكس في أي لحظة تغيرات الأسعار المحلية و الأجنبية، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فيجب ان يكون يخفض في السعر الرسمي للدينار، ومعدل التخفيض يرتفع كلما ارتفع غرق التضخم بين الجزائر و شركائها التجاريين ، فتغيرات سعر الصرف الرسمي تتوقف في حيز كبير على عاملين: ارتفاعات الصادرات النفطية ، وسياسة الإنفاق آو الواردات ، أي التغلب على العملات الصعبة.

إن تخفيض قيمة الدينار بالموازاة مع تحرير الأسعار أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بالسبة لارتفاع مستوى التضخم للشركاء التجاريين، حيث بلغ مستوى التضخم ما يزيد عن 35 حسب التصريحات الرسمية في فترة 2002 – 2003 مست هذه الزيادة كل من السلع والخدمات بنسب متفاوتة حتى تلك التي تنتج مخلي، ويوجد عوامل أخرى مؤثرة على مستوى التضخم من بينها زيادة الطلب على العرض و زيادة التكاليف و الإفراط في خلق النقود. وبالتالي فان لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني تأثير على التضخم، والعلاقة التي تربط بين المتغيرين هي علاقة طردية موجبة، إي كلما زادت شدة الانحراف كلما أدى إلى زيادة معدل التضخم في الجزائر. ورغم المؤشرات الداعمة لتخفض قيمة العملة، فان عملية التخفيض تتطلب شروطا نظرية و عملية ، وان لم تستوف هذه الشروط قد يودي الى زيادة التضخم دون تحسين لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية مما يؤدي إلى تخفيض جديد وإغراق البلد في دوامة من التضخم.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

إن تسليط الضوء على ظاهرة التضخم من قبل الخبراء لا يرجع فقط إلا الآثار السابقة الذكر التي يخلفها على الاقتصاد الوطني، وإنما أيضا الظلم الاجتماعي الذي يلحقه من إعادة توزيع الدخل الوطني ، لصاحب الدخول غير الثابتة على حساب أصحاب الدخول الثابتة، آو المحدودة الدخل ، فالنسبة للجزائر

فان أهم هذه الآثار التي يمكن أن نسجلها في الخمسة عشرة الأخيرة هو ذلك الثاكل الذي حدث في م والمستوى معيشة الطبقة المتوسطة والتي تدحرجت بسرعة إلى ذوي الدخول المحدودة والغير قادرة على مسايرة التطورات في المستوى العام للأسعار، بعدما كانت تتمتع هذه الفئة إلى الرخاء الاقتصادي خلال العشرون السنة التي سبقت ذلك.

سنكتفي بدراسة هذه الآثار في النقاط التالية:

- إعادة توزيع الدخول و التمايز بين الطبقات:

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر ، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عمالية ، في عملية تحديد الأجر الذي لم يتم حسمه أمره بعد ، إذ نرى انه من الضروري إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر ، في وقت يتسم العالم الخارجي على الانفتاح ، وبروز العولمة كمجدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية .[1]

-تفشي الرشوة والفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات قي مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود،وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في الأسعار ، بما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة ، وعادة ما يلجا أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، وذلك يتم من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات الغير مشروعة نظير مقابل مادي.[2]

-هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج:

[1] – مولود حشمان، " محددات الاجر في الجزائر "، أطروحة دكتوراه الدولة، غير منشورة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص 06.

[2] – أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 36.

إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية ، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل قي الخارج، حيث ففدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن ألفي أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، ا والى دول الخليج التي تكون فيها الرواتب مغرية، ولم تقتصر هذه الخسارة على القطاع التربوي بل شملت قطاعات التوظيف العمومي، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة من هروب التقنيين والمهندسين الماهرين إلى التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

بالصافة إلى الاتجاهات التضخمية السريعة والغير متوقعة التي شهدنها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية وليست لعل بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها قفي حياته اليومية،

بالإضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا بسبب نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك ، وأيضا إعادة توزيع بين الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات،

وغيما يلي تحليل للآثار اقتصادية على المجتمع الجزائري:

-اثر التضخم على ثرة الفرد:

يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها في أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذ احتفظ بها الأفراد لغرض الاستخدام الشخصي فانه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ، آما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد ومعدل التضخم.

-اثر التضخم على الادخار القومي:

يساهم التضخم في زيادة الادخار القومي الإجباري حيث تفرض الحكومة المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وبنجر على هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

-اثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا ، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية إلي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي.[1]

تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحة ، محلات التجزئة، المطاعم، حيث يكون اثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

-اثر على توزيع الدخل:

يساهم التضخم توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مدا خيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة إلى زيادة أرباحهم بنسبة اكبر من التكاليف (الأجور- الإيجار- سعر الفائدة) ، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مدا خيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال و الموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدلات اكبر من الزيادات الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

المبحث الثالث : تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر ودورها في مكافحة التضخم

[1] – محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 161.

لقد عرفت السياسة النقدية خلال فترة الدراسة (2006–2019) عدة تطورات في أدواتها بسبب الاختلالات المختلفة في الهيكل الاقتصادي للجزائر مما جعلها تتمكن من محاولة الاستقرار الاقتصادي وضبط معدلات التضخم ومحاولة الحد من الضغوط التضخمية.

المطلب الأول : تقييم السياسة النقدية في مكافحة التضخم:

يعتبر هدف استقرار الأسعار أهداف السياسة النقدية في الجزائر ، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية اكبر لهذه السياسة وطبقا لما بنص على القانون (90–10) و(03–11) غير ان بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف، [1] و جاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009 كميلي : " ان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك "، ويمكن تتبع تغيرات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتة 1996إلى غاية سنة 2019 كما يلي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(5): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1996/2019):

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معـــــدل التضخم
1996	51.8	2008	5.15
1997	50.8	2009	5.08
1998	55.1	2010	5.05
1999	55.0	2011	5.51
2000	58	2012	5.05
2001	58.9	2013	5.05
2002	59.1	2014	1.9
2003	0.5	2015	0.1
2004	0.5	2016	5.8
2005	5.5	2017	1.05
2006	0.34	2018	9.98
2007	1.55	(جانفي_ جويلية) 2019	1.01

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية ، ملخص حول الوضع الاقتصاد والاجتماعي لسنة 2014 ،ديسمبر 2015 ،ص52 .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر :

يستخدم البنك المركزي يصفنه القائد القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية ليتحك النقود المتداولة من خلال التأثير على حجك وموع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من اجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواءا كانت أولية أو وسبطية أو نهائية وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد، وسمكن إن نصنف الأدوات إلى أدوات كمية و كيفية التي سنتناولها في هذا المطلب .

-أولا: الأدوات الكمية (الغير مباشرة) في السياسة النقدية

هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من اجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من : سياسات معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، تغيير نسبة الاحتياطي القانوني و التي تخصص لكل واحدة منها فرع للتفصيل

1 – سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقصاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو الطلب إعادة خصم ما لديها من الأوراق تجارية والتي سبق وان خصمها للغير،[1] وتعبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1839،[(2)]في انجلترا أولا، ثم فرنسا سنة 1857 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر 1972، ويرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض ، فإذا أرادت السلطات النقدية توسيع أو تقييد حجم الائتمان فانه تلجا إلى خفض أو رفع معدل الخصم ، ومن ثم هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في القدرة الافتراضية للبنوك ، عندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فانه يهدف الى تقييد حجم الائتمان ام عندما يخفض من هذا السعر فانه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في الكمية لوسائل الدفع من جهة، وعلى أسعار الفائدة القومي وعليه نجد أن سعر إعادة الخضم و الائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهم.[3]

. والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم منذ 2000

[1] - سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي غي الإسلام، القاهرة ، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص107.

[2] - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص132.

[3] - مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، الطبعة السادسة، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص ص 246.245.

جدول رقم (6): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	15.0	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.0	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0

Source:www.bank-of-algeria.dz

2- سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات، [1] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.[2] ويؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية واذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. إما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول ، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع للبنوك التجارية ، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

3-سياسة الاحتياطي الإجباري:

[1] - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 125.

[2] - عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 88-95، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص277.

حتى أوائل عام 2000، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى ، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك غير أن هاتين الأداتين كانتا موجهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة, بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد.

ولمعالجة أوجه القصور، بذا بنك الجزائر (البنك المركزي) في أكتوبر 2000 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية دون ام يستخدم فعليا، حتى وان استخدم سوف يكون في حدود 3%من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بعملات أجنبية)، تحسب عليها الفوائد بنسبة 11.5%مما يوحي أن بنك الجزائر سيسترجع من البنوك جزءا من التمويل بنسبة 15%، وهو مستوى عال إذا مقارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لآي تعويض على الإطلاق ، ويمكن اعتباره ممارسة بيداغوجية باعتباره جزءا من الإصلاحات المؤسساتية .وللوقوف على تطور الاحتياطي في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(8): تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة (2000 – 2014)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطي	3%	3%	3%	3%	3%	3%	5%	3%
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاحتياطي	4.25%	6.25%	6.5%	6.5%	6.5%	8%	8%	

المصدر :النشرة الإحصائية، بنك الجزائر2015 .

استقراء للجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني قد ارتفع سنة 2008 إلى 4.25% والذي طبق بداية من 15ديسمبر2007 (التعليمة رقم 06/01 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي) ، حيث أن

السلطات النقدية فرضت عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها القانوني تتمثل في غرامة مالية يومية تساوي1% من المبلغ الناقص(المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية بداية من سنة 2007، ونظرا للأهمية المزدوجة لهذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، كان على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها من خلال القانون رقم 04-20 المؤرخ في 12مارس ، [1] 2010 للتحكم في حجم السيولة المفرطة، وضمان تنظيم نهائي للسيولة البنكية، حيث تم رفع نسبة الاحتياطات القانونية إلى 6.25%سنة 2009 لتصل سنة 2010 إلى 6.5% لتستقر بعدها لمدة ثلاث سنوات عند هذا الحد، والملاحظ أنه على الرغم من التعجيل باستخدام أداة الاحتياطي القانوني ورفع نسبتها فإنه لم يكن كافيا لتجميد حصة معتبرة من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية المشتركة التي سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2014 رافقها ارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني إلى 8%.

ثانيا: الأدوات الكيفية(الغير مباشرة) للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير

غي كمية الائتمان واتجاهاته حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حجم رفع الائتمان لنشاط معين وخفضه لأخر بمعنى أخر تهدف الأدوات الكيفية إلى التأثير على كيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجية عن المجالات الأخرى .

1 - الإقناع الأدبي:

تتمثل في توجيه الاقتراحات والإجراءات و النداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض منتجات الأسعار ، ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما

[1] - -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2005م)، مشروع تقريرحول: "نظرة على السياسة النقدية في الجزائر"، الجزائر،ص54.

تقتضيه عوامل التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع ، والعكس في حالة أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اعترفت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد*.

2-تحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي:

بإمكان المصرف المركزي أيجاد سلة من الإجراءات تضاع ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التي يتم بواسطتها توزيع الائتمان بما يتناسب الوضع الاقتصادي السائد ، وهو ربط مكونات الاحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبة المكونات غير المرغوب فيها قطاعيا أو زمنيا بغية تشجيع اتجاه الائتمان إلى الاستخدامات المطلوبة.

3-إصدار التوجيهات والتعليمات:

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية و المؤسسات المالية ، كتحديد حجم الإنتاج الممنوح ، أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة ، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة أو المتوسطة الأجل.

ثانيا : قنوات السياسة النقدية:

تعرف قناة السياسة النقدية على أنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية اثر على السلوكيات للأعوان الاقتصاديون، ومنه على هدف النمو و استقرار الأسعار. وسنتطرق إلى أهم القنوات للسياسة النقدية.

-قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، [1] ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال.كما تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الإقراض، الاستدانة)، وككل فإن تغير الفائدة له انعكاسات على طلب القروض

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

وعرضها. وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، وإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة، فإنه يرفع من نسبة إعادة التمويل.[1]

وعلى الرغم من الأجهزة المعتمدة في الجزائر لتشجيع الاستثمار، والتخفيض المعتبر لأسعار الفائدة الحقيقية لتحسين شروط تمويل الاقتصاد، مازال عرض القرض محددا، وهكذا فإن سعر الفائدة يخلو من الفعالية في إرسال إرشادات السياسة الاقتصادية ويبدو أنه لم ينتج أي أثر إلا القليل منه، على سلوك الأعوان الاقتصادية.

-قناة سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف، تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف

- قناة الائتمان:

وبدورها تنقسم هذه القناة إلى قناتين هما :[2]

- **قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و يحد من النمو؛
- **قناة ميزانية المؤسسات:** إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.

[1]– تقرير المجلس الوطني والاجتماعي حول نظرية عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص 16.

[2] – عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المطلب الثالث: السياسة المالية في الجزائر لمكافحة التضخم:

عملت الدولة في إطار السياسة المالية على اتخاذ عدة تدابير من اجل تخفيض النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار والذي تهدف من خلاله إلى الضغط على الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تقليص العجز في الميزانية بالإضافة إلى إتباع سياسة دخول متشددة وتمثلت أهم أدوات السياسة المالية لتخفيض معدلات التضخم في:

1 السياسة على الأجور :

تهدف سياسة الأجور من خلال تدخل الدولة لتصحيح ما قد يترتب على الوضع الاقتصادي من تشوهات ناتجة عن حلقات تضخمية في هيكل الأجور والأسعار بسبب الاحتكاك التفاعلي بين النقابات العمالية والمقاولين.

كما تهدف أيضا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تسجيل معدلات مشجعة في الدخل الوطني الخام المستخدم كمعيار لقياس التنمية الاقتصادية والرفع من معدلات التشغيل للتخفيض على البطالة ومنه زيادة العمل الكلية في البلد مما يترتب عنه ارتفاع معدلات الناتج .

وتهدف أيضا إلى محاولة إعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع، لهل للسلطة العمومية من دور أساسي في توجيه هذه السياسة إلى خدمة أهداف مسطرة في مجال توزيع المداخيل، كمحاولة التفاوت من درجة التفاوت في المداخيل دون التأثير السلبي على أصحاب المهارات والخبرات والعمل دون وتعمل إلى تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد التوظيف العمومي والمؤسسات العمومية أو خروج الأدمغة نحو الخارج كما وقع ومازال يقع في الجزائر بشكل مذهل، تم السهر على المحافظة الدائمة والمستمرة للمستوى المعيشة المعتدلة.[1]

على الأقل التفادي ربطها بالأسعار إذ أنها وسيلة الوحيدة لوضع الحد للأجور والتضخم كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية كأساس لترشيد النفقات العمومية، مع العلم أن تحرير الأسعار يشكل الهدف الأساسي للتعديل الهيكلي وقد حدد ت كمية الأهداف في شكل سقف لايجوز تجاوزه لكن

يمكن أن يخضع للتعديل خلال مهام التقييم التي يجرها الصندوق النقد الدولي، ونذكر على سبيل المثال ان المراجعة الثانية للبرامج حددت نسبة المرتبات إلى إجمالي الناتج الداخلي ب 9.1سنة 1996 و 9.8 لكل من السنتين الأخيرتين هذه النسب كانت تبلغ 10.5 و10.3 سنتي 1993 و 1994.

ومن بين الإجراءات المتخذة هي خفض سن الإحالة للتقاعد وتوسيع نظام التقاعد المسبق و المؤسسات و الادرات العمومية، حيث أقرت الثلاثية في الاجتماع الذي عقدنه ينة 1996 الى حرية الإحالة للتقاعد لكل عامل اشتغل 32 سنة، [2]

[1] - مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر،دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية.

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني ، مرجع سابق ذكره ، ،ص52.

2 – سياسة الانفاق الحكومي :

وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به . قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون

زيادة أو نقص ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الإقتصاديه لها اثر كبير حيث على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً ولذلك فان لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد. ومثال آخر وهو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة ، وعليه فانه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر. ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة .

انخفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الإنفاق المتعلق بالسلع الاستهلاكية والكمالية والحد من الإسراف والتبذير في القطاعات الحكومية وفي تنفيذ المشاريع التي تقوم بها الحكومة مع عدم المساس بأوجه الإنفاق الذي يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد يعتبر احد أهم السياسات المالية التي تهدف إلى كبح جماح التضخم. ومثال أن تعمل الحكومة على تقليص حجم الإنفاق على القطاعات الخدمية دون قطاعات أخرى إنتاجيه لان القطاعات الأخرى الإنتاجية تعمل على إيجاد التوازن في الاقتصاد في هذه الحالة التضخمية ،والمشروعات الخدمية هي الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والكهرباء للقرى وهي المشروعات التي لا يتحقق منها عائداً على المدى المنظور ، وبالطبع فان هذا الحد من الإنفاق سوف يعود لحالته الطبيعية بعد زوال هذا التضخم وعودة الاقتصاد لحالة التوازن و الإستقرار

3 ـ سياسة المالية التوسعية المستخدمة في حالات الإنكماش أو الركود:

وهي نفس الأدوات السابقة ولكن يتم استخدامها بشكل عكسي حيث يتم زيادة الإنفاق الحكومي وخفض حجم الضرائب.

السياسة المالية في الجزائر:

السياسة الإنفاقية في تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير خلال الفترة كلها حوالي 72% كمتوسط عام بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي 37 % من النفقات العامة في أحسن الأحوال. أما الإيرادات العامة لقد عرفت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة علىالجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة أكبر من 60% طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط. وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة 1998 ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام. وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد

الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، بعابرة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمةإعادة توجيه سياساتها المالية، وتمثلت هذه العملية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كانت السياسة المالية في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية. وفي عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وقد نتج عن هذا اختلالات مالية كبيرة التي ما صاحبها منتراكم من دين خارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني.استمرار هذه الإختلالات المالية أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي مع مطلع التسعينات كما أن هذه الفترة عرفت ارتفاع حاد في أسعار النفط مما جعلميزانية الدولة تحقق فائض غير أن هذا الأخير تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1998 وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الوطني بالإيرادات النفطية. وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة فيتطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسةالمالية خاصة وقد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 2000 إلى حدّ كثير فيتخفيض عجز الميزانية وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق

العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية. وتجدر الإشارة أن السياسة الانفاقية للجزائر تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار ،وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة.أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها علىالجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أنّ الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لمتلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل وراجع إلى

تأثر التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية.

أما على مستوى التوازن الخارجي حققت الجزائر نتائج حسنة فيأغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشا و عرضةللتغيرات الخارجية

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة .

_ بعض التوصيات بهدف التقليل من الإختلالات وتحقيق التوازن الإقتصادي والمالي العام:

–لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري ، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية.

– ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية.

–العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

– الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي فتعميم استعمال الإعلام الآلي سيخفض من التهرب والغش الضريبي.

– إصلاح إدارة الجمارك وربطها بإدارة الضرائب باستعمال تقنيات الإعلام الآلي للتقليل من التهرب الضريبي.

–تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

– ضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة.

– إن الموازنة العامة للدولة هي الوسيلة الأساسية لإخضاع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية فيما يتعلق بالتصرف في الموارد المالية العامة، ولكل سلطة مهام في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الموازنة خلال دورتها، وعليه يجب العمل على ضمان عدم التداخل والازدواجية بين السلطتين ومهامهما.

خلاصة الفصل

بعدما تتبعنا لمستويات المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم ومحاولة حصر لأثاره في الجزائر يمكن أن نلخص أهم النتائج الآتية:

-إن أحسن مؤشر مرجعي لقياس التضخم في اغلب اقتصاديات العالم هو الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك ،لكونه يتوفر على خصائص ومزايا يصعب إيجادها بالنسبة لباقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، كما انه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال قياس مستوى المعيشة للإفراد.

- يمكن إرجاع عدة اتجاهات وفجوات تضخمية من خلال مصادرها :

- التوسع في الإنفاق الكلي: من خلال قنوات الاستهلاك الخاص والعام، والإنفاق الاستثماري، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى التوسع هو زيادة الأجور لما لها من أهمية في تحديد الطلب الكلي في الجزائر، تنعكس في شكل ارتفاعات في الأسعار، وقد يتم التجاوب في هذه الحالة مع الطلب الوطني الجديد، وفي هذه الحالة ينم اللجوء إلى الاستيراد.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج في الكثير من القطاعات الجزائرية نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية.
- زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة السلع الاستهلاكية.

بالإضافة إلى الأثر التي تنجم عن الفجوات التضخمية في الجزائر التي تؤثر على الوضع الوطني وانعكاساتها على المجتمع ككل منها:

- توجه نصيب كبير من الإنفاقات الاستثمارية الغير الإنتاجية، مما أدى إلى ظهور مشاكل في التموين
- تدهور المستوى الاستهلاكي الحقيقي للعائلات الجزائرية، بسبب فترات التضخم التي عرفتها
- الجزائر، الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنا بحجم الاستهلاك ككل.

التمايز و التفاوت بين طبقات المجتمع الجزائري الذي ساهم في إعادة التوزيع السيئ للدخول.

وبروز سياسات نقدية وأخرى مالية لمكافحة التضخم في الجزائرعن طريق إجراءات سياسية لابد على الجزائر إتباعها للحد من التضخم .

الخاتمة

التوصيات والاقتراحات:

لخصنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيمايلي:

-ينبغي البحث عن تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تنويع هيكل الإنتاج والاهتمام بالمشروعات الخاصة بالسلع التي يوجد بها قصور في العرض الكلي.

-التحكم في النفقات الجارية بإتباع سياسة مالية و دخلية رشيدة لتقليص معدل التضخم و التحكم في الكتلة الأجرية الموزعة على العمال.

-توفير العدالة و العقلانية في توزيع الأجور والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور والتحكم فيها عن طريق الضريبة بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المداخيل ولتقديم وتقييم الدراسات و الاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.

- تشجيع الاستثمار من خلال القضاء على العوائق التي تقف حائلا دون تحقيق ذلك و المتمثلة في انتشار البيروقراطية و الرشوة و استغلال النفوذ لاحتكار بعض النشاطات خاصة قطاع التجارة الخارجية ومنح مزايا الاستثمار للمستثمر الخاص والأجنبي لتشجيعه على إقامة مشاريع جديدة تعود بالنفع على المجتمع كله.

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.

-ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة، و إعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

- ضرورة تعزيز دور بنك الجزائر في مجال الرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و المؤسسات المالية في ظل تدعيم ضبط النظام المصرفي كأولوية على الصعيد العالمي.

- ضرورة فرض إستعمال النقود الإلكترونية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.

- ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة و مستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

-الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية.

- الرقابة على الجهاز المصرفي.

افاق البحث:

ان هذه الدراسة تفتح افاقا لدراسات مستقبلية مثل:

- محددات الضخم دراسة مقارنة بين عدد من البلدان.
- اثر التضخم على الاقتصاد الوطني.

يعد التضخم مشكلة تعاني منها جميع الدول فهي لاتعبر عن ارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويترتب عنه تذبذب حجم الناتج المحلي ونقص تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع المدخول والثروات ويتفق معظم الاقتصاديين على أن التحول في المستوى العام للأسعار يتم متابعته من قبل البك المركزي واتخاذ الإجرات الضروية للحد منه .

للإمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان إلزاما علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة التضخم ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكله وخصائص إضافة إلى معرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدلات التضخم

و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث

نتائج البحث:

تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للتضخم أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقنصتديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة التضخم، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية. إضافة إلى هذا، إن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية، يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة.

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد، على إثر تلك الإصلاحات، أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة التضخم ما يعني أن لتلك للإصلاحات الاقتصادية أثر على معدلات التضخم .

أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة والحد من التضخم تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية الحد من التضخم سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية. لكن كانت أغلبها غير فعالة نظرًا لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاعات الأسعار و بالتالي كلما زادت الارتفاعات زادت حدة التضخم.

المراجع

المراجع

***<u>المراجع باللغة العربية</u>**

ا- الكتب:

1- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013

2- احمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن 2002

3- غازي حسين عناية التضخم المالي

4- سعيد هتهات دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر مذكرة تدخل ضمن متطبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص : دراسات اقتصادية -جامعة ورقلة 2006

5-حسين عناية غازي ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006

6 – موشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2005

7- كامل بكري وزملائه، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، مصر 2000

8- البسيوني أميرة، بعض سياسات ومشاكل التضخم و الأجور وعلاقتها بظاهرة التضخم، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979،(القاهرة ، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية، بعنوان التضخم في مصر وأساليب ووسائل مواجهة أثاره، 1980)

9- **حمادي خديجة** علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005) دراسة قياسية اقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي - جامعة الجزائر 2009

10- فرضيات النظرية الكلاسيكية: قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الافتراضات التالية والتي على الأساس تم بناء

11- سامي الخليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للتوزيع و النشر، 1982، ص 121. 2 - موسى ادم عيسى آثار التغيرات في قيمة النقد وكيفية معالجته في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1993

12-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004

13- موسى ادم عيسى، اثأر التغيرات في قيمة النقد وكيفية معالجته في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1993

14-عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف ، الجامعة المفتوحة، الأردن 1994

15- عبد النعيم محمد مبارك، ، اقتصاديات النقود والصيارفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية ، مصر1996

16- سهير محمود معتوق،النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1989

17– محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، بيروت ، 2000

18- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية ،1984

19- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف والنظرية النقدية، دار زهران للتشر ، الاردن، 1999

20- محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1984

21- جدي عبد الفتاح سليمان: "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"، دار الغريب، القاهرة، سنة 2002

22- ضياء مجيد،" اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997

23- مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر ،دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية.

24- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990–2003 ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006

25- محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، الطبعة الأولى 2009

26- سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي غي الإسلام، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002

27- مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة السادسة ، بيروت ، 1996

28- عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 88–95، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995

* الهيئات او المنظمات او التقارير

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية ،ملخص حول الوضع الاقتصاد والاجتماعي لسنة2014،ديسمبر 2015 ،ص52.

2-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2005م)، مشروع تقريرحول : " نظرة على السياسة النقدية في الجزائر

3- تقرير المجلس الوطني والاجتماعي حول نظرية عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص 16.

4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني

* المراجع باللغة الفرنسية :

site inyernet

1- http://www.startimes.com/f.aspx?t=34124009

2 -http://www.singacity.net/vb/showthread.php?t=9718

3- www.startimes .com / ?t-27206600

4- WWW.IMF.ORG; STAT.DAT.ALGERIA